

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والخمسون



الجلسة العامة ٢٣

الاثنين، ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، الساعة ١٠:٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد غورياب (ناميبيا)

إن موضوع السنة الدولية لكبار السن "مجتمع لكل الأعمار" مبني على أساس فكرة الشمول التي تقوم عليها العلاقات الإنسانية والتلاحم الأسري والتنمية الاجتماعية بما يعزز المجتمع. وبهذا المعنى فإن موضوع الشيخوخة يصلنا بفترة مبكرة من تطور المجتمع والترابط الاجتماعي حيث كان كبار السن يوقدون حكمتهم ولأنهم حفظة التقاليد والعادات والمنجزات السالفة. والواقع أن هذه دلالة ميمونة على العودة إلى جذورنا وإنسانيتنا.

ولهذه الأسباب فوجود هذا الحشد من كبار ممثلي الحكومات وغيرهم من المشاركين المسنين والموقررين، القادمين من عواصمهم في هذه القاعة، دليل على الأهمية التي توليه الدول الأعضاء لقضية الشيخوخة الأشخاص والسكان.

والمسائل المتعلقة بالشيخوخة ظلت مدرجة في جدول أعمال الأمم المتحدة منذ عام ١٩٤٨. والممثل والأهداف النبيلة التي يجسدها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تقتضي أن نسعى جاهدين إلى إقامة وصيانته مجتمعات إنسانية على أساس من القيم الأسرية المتمثلة في المحبة والرعاية بين جميع أفراد الأسرة. فالكبار والآباء والشباب والأطفال يترابطون جميعاً من خلال علاقات متبادلة تشي باستمرار تراثهم المشترك.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠:١٥

البند ١٠ من جدول الأعمال (تابع)

التنمية الاجتماعية، بما فيها المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة:

(أ) تقرير الأمين العام (A/54/268)

(ب) مشروع قرار (A/54/L.6)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لعل الأعضاء يتذكرون أن الجمعية العامة، عملاً بالقرار ٨٠/٥٢ المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، قررت في جلستها العامة الثالثة المعقدة في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ أن تخصص أربع جلسات عامة يومي الاثنين والثلاثاء، ٤ و ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ لمتابعة السنة الدولية لكبار السن.

وأرجو في الأمم المتحدة بمن أتي منكم إلى هذا الاجتماع الهام من شتى أنحاء العالم، وأتمنى لكم إقامة طيبة في نيويورك.

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة باللغة العربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها متوجه أحد أعضاء الوفد المعنى خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178.

نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

السنة قد ورد لأول مرة في تقرير الأمين العام لسنة ١٩٩٥ (A/50/114) فقد طورت أفكاره الأساسية إلى حد أن أمكن الآن اقتراح نموذج لوضع إطار سياسة عامة عن الشيوخوخة. ويرمي هذا النموذج إلى عرض نظرية جديدة وأسلوب جديد لتقييم شيوخوخة الأفراد والسكان بطريقة أكثر شمولاً. ومن المؤكد أن هذا هو أفضل نهج يتبغ.

وإنني لعلى يقين أن المناقشة خلال اليومين القادمين سوف تتميز بأفكار جديدة والتزام متعدد بالإعلان المتعلق بالشيوخوخة الذي يطالب بالإقرار بهذه الشيوخوخة الديمغرافية للبشرية، ويبشر بخض التصرفات وبالتجديفات في الميادين السياسية والقانونية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والروحية، باعتبار ذلك أسلوبنا الجماعي والحاصل لإعداد أنفسنا في سبيل العدالة الاجتماعية والسلام العالمي والمساواة في التنمية البشرية في القرن المقبل. وقد أصبح شعار "مجتمع لكل الأعمار" عظة رسمية موجهة إلينا جميعاً لإجراء مناقشة متنورة ومحددة الهدف بشأن التحديات والفرص التي تحملها لنا.

وأعطي الكلمة الآن لنائبة الأمين العام.

نائبة الأمين العام (تكلمت بالإنكليزية): يسعدني كثيراً أن أكون بينكم اليوم وأنتم تجتمعون لمناقشة متابعة السنة الدولية لكبار السن. فعندما استهل الأمين العام هذه السنة الدولية في تشرين الأول/أكتوبر الماضي قال إننا في خضم ثورة ساكنة. ويسريني أن أقول إن هذا السكون قد قطع.

وعلى مدار العام قامت ٩٩ لجنة وطنية وعدد لا يحصى من الأطراف الفاعلة الأخرى من كل القطاعات - الحكومات والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية وعالم الشركات، ناهيك عن أسرة الأمم المتحدة - بعقد مؤتمرات وتنظيم حملات وإجراء دراسات، كما عقدت لقاءات ثقافية وأنشأت صفحات على شبكة الإنترنت وكلها ترمي إلى هدف واحد هو: إبراز قضية الشيوخوخة وإذكاء الوعي بآثار الثورة الديمغرافية على الأفراد والمجتمعات في جميع أنحاء العالم. ولعلي أقول إن هذه الهيئات مجتمعة أدت عملاً رائعًا.

ومع أنه لم يكن بالجديد على أي إمرئ أن مجتمعاتنا بدأت تشيخ، فقد كان من الضروري وضع بعض الحقائق

بيد أن الدول والمجتمع المدني لم تشرع في اعتماد سياسة عامة واتخاذ تدابير ملموسة أخرى لمعالجة مسألة الشيوخوخة إلا بعد اعتماد الجمعية العالمية للشيوخوخة المعقودة في فيينا في عام ١٩٨٢ خطة العمل الدولية للشيوخوخة. وأصبحت خطة العمل هذه الآن الوثيقة المركزية للسياسة العامة في مناقشات الأمم المتحدة وأنشطتها بشأن الشيوخوخة.

واتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة خطوات هامة منذ انعقاد الجمعية العالمية للشيوخوخة، تأكيداً للأهمية التي توليها الدول الأعضاء قضية الشيوخوخة. وتشمل هذه الخطوات: تعينها، في عام ١٩٩٠، اليوم الأول من تشرين الأول/أكتوبر يوماً دولياً لكبار السن؛ واعتمادها في عام ١٩٩١ مبادئ الأمم المتحدة المتعلقة بكبار السن؛ وفي عام ١٩٩٢ الاتفاق بشأن الأهداف العالمية للشيوخوخة لعام ٢٠٠١. وعلاوة على هذا، ففي عام ١٩٩٢ أعلنت الجمعية العامة في عام ١٩٩٩ سنة دولية لكبار السن.

وحثت الجمعية المجتمع الدولي، في إعلان عام ١٩٩٢ بشأن الشيوخوخة، على أن يقدم دعماً سخياً للمبادرات الوطنية بشأن الشيوخوخة تمشياً مع الثقافات الوطنية والأحوال الاجتماعية في البلدان المعنية. ومن الأمور المشجعة إذن أن نرى على مدار هذه السنة إنشاء مراكز تنسيق في أكثر من ١٠٠ دولة عضو. وهذا يشير بخلاف إلى تزايد أعداد الدول التي تسلم بحدوث زيادة كبيرة في مواطنبيها كبار السن بين السكان من يعيشون الآن عمراً أطول. ولعل الأهم من هذا تزايد الوعي بالسرعة غير العادية التي ستزيد بها هذه الأعداد في الأعوام المقبلة، وعاجلاً وليس آجلاً. وأرى أن لهذه الحقائق آثاراً هامة على تفكيرنا وموافقنا والتزامنا، وعلى السياسة العامة للأمم.

ويوضح الأمين العام في تقريره المععنون "السنة الدولية لكبار السن"، ١٩٩٩، "الأنشطة والmorphothat" أن هناك مبادرات تشريعية اتخذت أو عززت، واستراتيجيات لمعالجة مسألة الشيوخوخة وضفت في بعض الدول الأعضاء. ومع أن هذه الجهود تستشرف المستقبل فإنه يلزم اتخاذ المزيد من الإجراءات الملموسة.

وقد استلهم الموضوع الرئيسي للسنة الدولية لكبار السن من مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، المعقد في كوبنهاغن في آذار/مارس ١٩٩٥. ولما كان موضوع

به شيخوخة المجتمعات. وكجميع التغيرات الهيكلية، يفرض ذلك تحدياً. وما دمنا لا نتمسك بأفكار وعادات مضى عهدها، يمكن أن يكون هذا التحدي بمثابة فرصة عظيمة.

وبطبيعة الحال فإن هذا لن يكون ممكناً إلا إذا اشتراك الأجيال الأكبر سنًا اشتراكاً تاماً في حياة مجتمعاتها المحلية وبلدانها. ويتعين إعطاؤها الوسيلة الالزامية لعمل ذلك. وحسبما جاء في الفقرة ٣٢ من خطة العمل الدولية للشيخوخة التي ترجع إلى عام ١٩٨٢:

"إن التحول إلى رؤية إيجابية وفعالة وإنمائية التوجه فيما يختص بالشيخوخة قد يتولد عنه فعل صادر عن المسنين أنفسهم، بفعل القوة المضادة المتولدة عن تعاظم عددهم وتأثيرهم".

وهذه فكرة جذابة ولكن هذا لا يعني أن كل شيء سيكون على ما يرام متى وجد عدد كافٍ من المسنين إذ يمكن عمل الكثير في مجال التخطيط، بل ويجب عمله، لكنه تصبح الشيخوخة قوة إيجابية.

(تكلم بالفرنسية)

وقد ساعدتنا السنة الدولية على أن نصبح واعين بالحقيقة القائلة إنه على مدى القرن العشرين كله وضفت السياسات المتعلقة بكبار السن في سياق معالجة مشاكل المجتمعات شابة. وبذلك نحتاج إلى مراعاة الشيخوخة المجتمعات ونحن نرسم سياساتنا، بل ونحن نرسم جميع سياساتنا، بما فيها السياسات المتعلقة بالفئات العمرية الأخرى.

وبعد أن حققنا مجتمعين حلمنا بإطالة متوسط العمر المتوقع نحتاج الآن إلى التكيف معه. وستحتاج الحكومات إلى التماص الوسائل الالزامية لتلبية مختلف التطلعات والاحتياجات على مستوى السياسات والهيكلات الأساسية وتوزيع الموارد.

وبطبيعة الحال لا يزال أمن كبار السن المالي وصحتهم شاغلاً رئيسياً. ولكن ينبغي أن يذهب تفكيرنا إلى أبعد من ذلك، لكي يشمل مسائل من قبيل استمرار التدريب والتشجيع على الأخذ بأساليب الحياة الصحية اعتباراً من مراحل العمر الأولى، والأسر الممتدة، والصلات بين الأجيال، ومركز المرأة، والسياسات المتعلقة بالعمل

الأساسية في بؤرة أكثر تركيزاً. فعلى الصعيد العالمي، يبلغ شخص واحد من كل ١٠ أشخاص ٦٠ عاماً أو أكثر. وبحلول عام ٢٠٢٠ سيصل هذا الرقم إلى شخص واحد من كل ثمانية أشخاص، وبحلول عام ٢١٥٠ سيبلغ واحد من كل ثلاثة أشخاص أكثر من ٦٠ عاماً.

ولئن قيل كثيراً إن الإحصاءات تستر أكثر مما تكشف، فهذه الأرقام، بأي معيار، أرقام مذهلة. فهي تبين بما لا يدع مجالاً للشك أنه حتى لو بقيت كل الأمور الأخرى على حالها فإن الأسر والمجتمعات الصغيرة والكبيرة سوف تختلف اختلافاً جذرياً بعد قرن من الآن.

ولأننا لا نعرف الكثير غير ذلك عما سيبدو عليه عالم الغد، فإنه من الحماقة فعلاً أن نستعد لأحد التحولات التي نعرف فعلاً أنه سيتعين علينا أن نواجهها.

وثمة حقيقة هامة أخرى أبرزتها السنة، وهي أنه وإن كان من المتوقع أن تظل أوروبا أكثر مناطق العالم تأثراً بالشيخوخة، فستكون التغيرات المقبلة أكثر إثارة في البلدان الأقل نمواً. وعلاوة على ذلك، ستواجه هذه المناطق عامل الشيخوخة في الوقت الذي تواجه فيه زيادة ضخمة في إجمالي عدد سكانها، فضلاً عن التحديات الجارية التي تفرضها التنمية. ولذلك سيتعين رسم استراتيجياتها وفقاً لذلك. وعندما يتعلق الأمر بسياسات الشيخوخة فإن المقاييس الواحدة لا يناسب الجميع.

وسيتعين أساساً على البلدان المتقدمة النمو أن تعالج الاحتياجات الخاصة لعدد متزايد من سكانها المعماريين وأن تدرس مدى سلامته السياسات والممارسات الجارية المتعلقة بالتقاعد، والأحكام المتعلقة بتأمين الدخل ونظم المعاشات التقاعدية. وسيتعين على البلدان الأقل نمواً أن تركز بدرجة أكبر على الصلة بين الشيخوخة والتنمية، والقضاء على الفقر بين صفوف السكان المسنين، وتقديم الدعم للأسر والرعاية الصحية، والقدرات البشرية والمؤسسية الالزامية لمعالجة احتياجات المسنين.

كما ساعدت السنة على وضع ثورة الشيخوخة في منظور أكثر إيجابية. إن هناك ما يذكرنا الآن بأن إطالة متوسط العمر المتوقع هو شيء طالما سعت إليه الإنسانية جاهدة، وتحقيقه هو واحد من أعظم النجاحات التي أحرزت في هذا القرن. وبطبيعة الحال فقد اقترن

الدائمة، تضم اقتراحاً بـلا تزيد مدة البيانات في هذه الجلسات العامة الأربع عن عشرة دقائق.

ونظراً لضخامة عدد المتكلمين في القائمة، فإنه سيكون من دواعي تقديرنا أن يتقييد المتكلمون بـحد الدقائق الـ ١٠.

السيد بيرو هو (فنلندا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وقد أعربت بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد وهي استونيا، وبلغاريا، وبولندا، والجمهورية التشيكية، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، ولاتفيا، وليتوانيا، وهنغاريا - وقبرص، والمطلة على بلدان المنتسبان، فضلاً عن ليختنشتاين البلد العضو في رابطة التجارة الأوروبية وعضو المنطقة الاقتصادية الأوروبية، عن رغبتها في تأييد هذا البيان.

وتقترب السنة الدولية لكبار السن من نهايتها. بيد أنه ينبغي النظر إلى نهاية السنة على أنها أيضاً بداية وفرصة سانحة لترحيل موروثات السنة إلى السنة القادمة. وكما يذكر الأمين العام بــحق في تقريره (A/54/268) فإن الأنشطة المنظمة في جميع أنحاء العالم أعطت للسنة أهمية عالمية سوف تبقى وتحرك "مجتمع كل الأعمار" إلى قلب الألفية الجديدة.

ولكبار السن دور حاسم في عملية التنمية: فينبغي النظر إليهم على أنهم شركاء ناشطين على كل الصعد وفي جميع أنشطة المجتمعات، وليس على أنهم عالة. وينبغي أن يكون الهدف من أي سياسة تتعلق بالشيخوخة هو النهوض بكلبار السن ورعايتهم وتمكينهم من الحياة الاستقلالية بقدر الإمكان، وتحسين وتعزيز الرعاية التي يتلقونها. وتعد المساواة والحق في حرية الإرادة والاستقلال الاقتصادي والأمن قيماً أساسية في صلب هذه السياسة. ويجب أن تشمل أي سياسة كلية متعددة القطاعات بشأن الشيخوخة جميع الأبعاد المحورية للحياة في المجتمع: الحياة العملية والر姿ق؛ والقدرة الصحية والوظيفية؛ والبيئة المنزلية واليومية؛ والتعليم والثقافة؛ والرعاية الاجتماعية والصحية؛ والتفاعل والمشاركة في المجتمع. كما ينبع أن تعزز السياسات المتعلقة بالشيخوخة الحوار والتضامن بين الأجيال.

وعلى الصعيد العالمي أصبحت الشيخوخة السكان ظاهرة عامة. بيد أن تأثيرها على المجتمع يجب النظر

والصلة بين الشيخوخة وبين التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وفي هذه المجالات جميعها، ستؤدي الاستثمارات الموظفة اليوم إلى تحجج الاختلالات الكبيرة والاعتماد الشديد على الغير فيما بعد، سواء بالنسبة للأفراد أو بالنسبة للمجتمعات الشائخة. وأمضي إلى أبعد من ذلك فأقول: إنه إذ أمعنا التفكير في هذه السياسات فإنها ستسمح بتحول ما كان يمكن أن يصبح بطريقة أخرى عيناً ثقيلاً على مصدر قيم من مصادر رأس المال البشري والاجتماعي والاقتصادي.

وتتطلب الاستثمارات المدروسة جيداً إجراءات منسقة خاضعة للتخطيط، أكثر مما تتطلب التدخل في الوقت المناسب. ومسألة الشيخوخة، بعواقبها العديدة البالغة التعقيد، ينبغي أن تدرس في أوسع إطار ممكن. وبعبارة أخرى، فإن طريقة مواجحتها بجدية يقتضي جعلها جزءاً أساسياً من جميع برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، سواء كانت محلية أو وطنية أو دولية.

والأمم المتحدة مصممة من جانبها على أداء دورها لكي تظل السنة الدولية تؤتي ثمارها. وكما تعرف الجمعية العامة، فقد شرعنا في مبادرات طويلة الأجل مثل خطة الأبحاث المتعلقة بالشيخوخة الموضوعة للقرن الحادي والعشرين ومصرف بيانات بشأن السياسات والبرامج الوطنية، يمكن الوصول إليه على شبكة الإنترنت. وإنني أدعو جميع الدول الأعضاء إلى تقديم الدعم الفعال لهذه المشاريع وإلى الاستفادة منها. وإننيأشكر كل من قدم بالفعل مساهمة مالية سخية.

والسنة الدولية لكبار السن ليست غاية في حد ذاتها وإنما هي منطلق. و شأنها شأن جميع المنطلقات، يمكنها أن تغير قوة الدفع الحيث إلى قفزة كبيرة إلى الأمام. ويمكنها أن تعطينا الرخص اللازم لإيجاد مجتمع أغنى وأنفس في القرن المقبل بــلاعتماد على مشاركة كل فرد وعلى تلقي حاجات أفراد المجتمع كافة، بصرف النظر عن أعمارهم. وينبغي ألا نفقد هذه الفرصة.

وإنني أتمنى للجمعية التوفيق في أعمالها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم الأول على القائمة، أود أن أشير إلى أن هناك مذكرة شفوية مؤرخة ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ أحيلت إلى البعثات

هذه العوامل في تأثيرها على حياة كبار السن، في خطة عمل فيينا الدولية الخاصة بالشيخوخة لعام ١٩٨٢.

وتنهي السياسة الخاصة بالشيخوخة في بلدي هذه الطرق إلى حد بعيد. ففنلندا من بين بلدان الاتحاد الأوروبي الأسرعشيخوخة بين السكان. وسياستنا إزاء الشيخوخة سياسة حكومية وبلدية في معظمها، ينصب التركيز فيها على الرعاية الاجتماعية والسياسة الصحية. غير أن الاهتمام ينصب بدرجة متزايدة على أهمية المجتمع المدني، بما في ذلك النشطاء من المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص. وهذا هو كبار نشطون مع إعطاء كبار السن حقوقاً متساوية في المشاركة، والتعلم.

وتتطلب حقوق الإنسان لكبار السن عناية خاصة. وقضية كبار السن من النساء هي جزء من القضية العامة المتعلقة بالنهوض بالمرأة ولا يمكن بحثها بمفردها. فكبار السن من النساء يسهمن إسهاماً كبيراً في التنمية؛ فيجب تصميم سياسات واستراتيجيات تدعم مشاركتهن النشطة وتضمن لهن حقوقاً متساوية في أي مجتمع. ووفقاً للتقرير الذي صدر عن اللجنة الأوروبية بعنوان "تكافؤ الفرص للنساء والرجال في الاتحاد الأوروبي" فإن الشيخوخة في أوروبا هي شيخوخة كبريات السن.

وتقدم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تقارير كل أربع سنوات إلى المنظمة بشأن قضايا الشيخوخة.بيد أن هذه التقارير تصادف بعض المشاكل، كنقص الردود من الحكومات مثلًا. ونجم عن هذا ضيق شديد في صورة الظروف والأوضاع الحياتية لكبار السن في أنحاء العالم. ولعل إحدى الصعوبات في عملية التقارير أن التحديات المتعلقة بالشيخوخة وكبار السن تختلف اختلافاً كبيراً باختلاف بقاع العالم.

والamarasات وطرق العمل الجيدة خاصة جداً بالأوضاع الوطنية والمحلية؛ إذ لم يمكن نقلها بكمالها إلى بيئات مختلفة. ونحن نرحب بأن تنشئ الأمم المتحدة قاعدة بيانات بشأن الشيخوخة يمكن الوصول إليها عن طريق شبكة الإنترنت فتيسّر تبادل المعلومات والممارسات الطيبة فتعطينا صورة عالمية أوسع. وسوف تعتمد قائمة قاعدة البيانات هذه، بقدر كبير، على المعطيات المقدمة من الحكومات.

إليه على أنه مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالأوضاع في بلد بعينه أو منطقة بعينها، قد تختلف فيها العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها اختلافاً كبيراً. وتجاوز سرعة النمو في عدد كبار السن كل التوقعات مما يشكل تحديات جديدة للمجتمعات في كل أنحاء العالم.

وقد أصدر الاتحاد الأوروبي في وقت سابق من هذا العام بلاغاً بعنوان "نحو أوروبا لكل الأعمار تعزيز الازدهار والتضامن فيما بين الأجيال". واعتبرت لجنة المجتمعات الأوروبية لهذا البلاغ ضرورياً لسبب أساسي هو التغيرات السريعة في التركيب السكاني في بلدان الاتحاد الأوروبي التي من مظاهرها ارتفاع متوسط العمر المتوقع عند الميلاد.

وتأتي الزيادة في العمر المتوقع عند الولادة نتيجة للسياسات الاجتماعية والصحية الناجحة ولتحسين مستويات المعيشة الكلية والرفاه العام. بيد أن أحد الشواهد في المجتمعات الشيخوخة كالتالي في أوروبا مثلًا، هو كيفية تمكّن الاقتصادات الوطنية من مواجهة تحديات تزايد تكاليف المعاشات التقاعدية. وثمة مبادرات إصلاحية مختلفة قيد الدراسة، ترمي إلى إطالة أمد المشاركة النشطة من المسنين في الحياة العملية. ولا بد أيضاً من التعرف على أشكال عمل جديدة تراعي فيها احتياجات العاملين المسنين: فتشمل هذه الأشكال الجديدة تدابير من قبيل وضع نظم مختلفة للعمل بعض الوقت أو التقاعد بعض الوقت.

وأغلبية المتقاعدين هذه الأيام يتمتعون بصحة جيدة ونشاط ولا يحتاجون لأنّ خدمات اجتماعية تستهدف كبار السن. ويصف الباحثون هذه الظاهرة بأنّها "مرحلة العمر الثالثة" التي تأتي بعد الطفولة/الشباب والحياة العملية النشطة، وهو العمر الذي يكون الفرد فيه لا يزال صحيحاً ونشطًا ومستقلاً مالياً.

وفي أوروبا يتزايد عدد الناس في فئة كبار السن، ٨٠ عاماً فأكثر. وتواجه بلدان أوروبية كثيرة تحدي تلبية احتياجات هذه الفئة من السكان وحتى بالنسبة لهذه الفئة العمرية فإن الهدف هو وضع سياسات وخدمات تمكنها من أن تعيش عيشة مستقلة بقدر الإمكان. وينبغي أن تكون بيئتهم اليومية بدنياً وعقلياً "ملائمة لكبار السن" وأن يحصلوا على خدمات الرعاية الاجتماعية والصحية التي تلبّي احتياجاتهم. وطبعاً ينبع أن ترد أهمية

كوسيلة لتركيز الانتباه على موضوع "مجتمع لكل الأعمار". وإن جعل سنة ١٩٩٩ مناسبة للاهتمام الدولي بكبار السن باسم تحقيق المزيد من العدالة والتضامن طريقة ملائمة لاختتام الألفية.

فالشيخوخة مسألة ذات أهمية حيوية بالنسبة للسياسات الاجتماعية في إيطاليا، فنحن أمة لديها أكبر عدد من المسنين في أوروبا وفي العالم. الواقع أن معهد الإحصاء الوطني في بلدنا يتوقع أن تزداد النسبة المئوية من السكان الذين تتتجاوز أعمارهم سن الـ ٦٠ بمقدار ٣٩ في المائة بحلول العام ٢٠٤٠، وستزداد بنسبة الذين تتتجاوز أعمارهم سن الـ ٨٠ بمقدار ٩,٣ في المائة.

ولدى التصدي لمسألة الشيخوخة، يجب علينا أن نهتم بعدد من المبادئ الأساسية بالنسبة لحياة الأشخاص من كبار السن: وهي الاستقلال والمشاركة في المجتمع، وتوفير الرعاية والتعليم، وأخيراً، الكرامة. ومن أجل تنفيذها نحتاج إلى استراتيجيات طويلة الأجل تعرف بكبار السن وبدورهم في المجتمع وتنظر إليهم بعين التقدير والاحترام. وقد قبلت إيطاليا هذا التحدي الصعب بعزيمة ونشاط.

فعلى سبيل المثال، وفي اللجنة التحضيرية للمحكمة الجنائية الدولية، صاحت إيطاليا مقترحاً لضمán كبار السن، وهذا ليس سوى مثال على الطريقة التي يمكن فيها لإثارة المسائل في عدد من الهيئات الدولية أن تساعد في رفع منزلة كبار السن في بلدنا.

"لكي نشيخ بصورة جيدة، ولكي نشيخ معاً"، كان ذلك هو الشعار الذي رفعته الحكومة الإيطالية لدى تحطيم وتخصيص الموارد بمناسبة الاحتفال بالسنة الدولية لكبار السن. وتمت تعبئة الشعب الإيطالي كلّه من خلال اللجنة الوطنية للاحتفال بالسنة الدولية، التي أنشأها وترأسها خصيصاً وزير التضامن الاجتماعي في بلدنا، الأوروغيلو ليفينيا تيريكو، الذي كان يخطط أصلاً ليكون حاضراً معنا هنا اليوم إلا أنه بقي في روما بسبب اجتماع برلماني طارئ. ويضمّ أعضاء اللجنة ممثلي عن عدة وزارات حكومية والسلطات المحلية والإقليمية والمنظمات غير الحكومية.

واسعدت وسائل الإعلام في إطلاق حملة إعلامية مستخدمة مواضع الإعلانات والبرامج التلفزيونية عن كبار السن وشاركت فيها شخصيات عديدة. ووزعت على نطاق واسع وثائق الأمم المتحدة عن الشيخوخة، بفضل

وعلى جميع المستويات، المحلية منها والوطنية والدولية لا بد من عمل استراتيجي طويل الأمد. وطالما أنشيخوخة السكان ظاهرة عالمية سيكون لها تأثير قوي على التنمية الاجتماعية فسيتحتم علينا مواومة القضايا المتعلقة بالشيخوخة مع سياساتنا الاجتماعية والاقتصادية على جميع الصعد ومنها الأمم المتحدة.

ويرى الاتحاد الأوروبي أن خطة العمل الدولية للشيخوخة تمثل معلماً في سياسة الأمم المتحدة المتصلة بالشيخوخة. ولكن هناك ضرورة واضحة لإعادة النظر فيها لكي تتوافق مع احتياجات اليوم. ويعالج الاتحاد الأوروبي هذه الحاجة من خلال مساندة فكرة تطوير استراتيجية جديدة طويلة الأجل تتعلق بالشيخوخة. وينبغي أن تستند هذه الاستراتيجية إلى الخبرة المكتسبة في إطار تنفيذ خطة العمل لعام ١٩٨٢. وهذا النوع من النهج يتيح في المجال أيضاً استعراض وإصلاح نظام الإبلاغ الحالي بطريقة تفيد بصورة أفضل الدول الأعضاء والمجتمع الدولي.

ويعتقد الاتحاد الأوروبي أن عقد اجتماع عالمي في سنة ٢٠٠٢ لاستعراض نتائج الجمعية العالمية الأولى للشيخوخة - وبصفة خاصة العلاقة المترابطة بين الشيخوخة والتنمية - يمكن أن يسمم في صوغ استراتيجية جديدة بشأن الشيخوخة مع الحفاظ على الزخم الذي تولّد خلال السنة الدولية لكبار السن.

وفي الختام، أود أن أتقدم بالشكر إلى الأمين العام على جهوده الرامية إلى طرح هذه المسائل في جدول الأعمال العالمي أثناء السنة الدولية لكبار السن. كما متقدم أيضاً بشكرنا الخالص إلى رئيس المجموعة الاستشارية للسنة الدولية لكبار السن، السفيرة جوليا الفاريز والمستشار أوريليو فرنانديز.

السيد فرنسيسي (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): إنه لشرف عظيم لوفد بلدي، السيد الرئيس، أن يشارك في المناقشة التي تعقد صباح اليوم بشأن السنة الدولية لكبار السن ومتابعتها في ظل توجيهكم الحكيم والفعال.

وترى إيطاليا أننا جميعاً ندين للأمم المتحدة بقدر كبير من الامتنان على ما تبذله من جهود باسم كبار السن. وإن كان العقد الماضي أو ما يقرب من ذلك حددت المنظمة مبادئ الأمم المتحدة المتعلقة بكبار السن وأصدرت خطة عمل فيينا الدولية للشيخوخة وأعلنت السنة الخاصة

والمسائل الأساسية التي عالجتها تتضمن تعليم البالغين، والضمان القانوني والاجتماعي، والنظم المتكاملة للرعاية والإجراءات والخدمات الصحية، مع التركيز على المرضى المصابين بمرض "الزايمر" - وهناك نصف مليون شخص تقريباً في إيطاليا يعانون من هذا المرض في شيخوختهم - والشيخوخة النشطة، والتمكين، ونوع الجنس، والضمان الاجتماعي.

وتم التركيز بقوة على التضامن بين الأجيال من خلال مشروعات مختلفة تستهدف تشجيع الحوار مع الشباب. وصاحب هذه المحاضرات أنشطة ثقافية واجتماعية، شارك فيها العديد من الجمعيات التطوعية لكيان السن.

ومن بين أكثر الخطوات الجديرة باللاحظة التي اتخذتها اللجنة اعتمادها وتصديقها على إعلان منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة الخاص بمسؤوليات الأجيال الحالية تجاه الأجيال المقبلة. ومن بين الأنشطة التي عززتها السلطات المحلية والإقليمية والدولية العمال والمنظمات غير الحكومية المؤتمرات الدولية والوطنية بشأن المسائل المرتبطة بالشيخوخة، والتي تتراوح من المناقشات الثقافية والاجتماعية الواسعة إلى مناقشات أكثر تركيزاً على الشواغل الاقتصادية والطبية والنفسية المحددة لكيان السن.

وستختتم اللجنة أنشطتها مع نهاية هذه السنة الاحتفالية بـ"عرض للممارسات الجيدة"، ويشارك في هذا الحدث ٨٠٠٠ بلدية إيطالية. والعرض الذي سيجري في كاتانيا في شباط/فبراير القادم، سيشهد نشر المعرفة حول الأنشطة التي تفيد كبار السن والتي يُضطلع بها على المستوى المحلي. وسيسعى أيضاً إلى حث ثقافتنا على تطوير نظام اجتماعي يشجع المواطننة النشطة لكيان السن، ويضمن لهم الرفاه ويوفر الدعم للأشخاص الذين لا يستطيعون الاعتماد كلية على أنفسهم. وهذا هو نوع الأنشطة التي يتعين علينا الاضطلاع بها في السنوات القادمة لكي تزداد أكثر فأكثر فعالية سياساتنا الوطنية التي تستهدف إثراء حياة كبار السن من مواطنينا.

و عملاً بهذه الروح، سعت إيطاليا إلى الاضطلاع بدورها في تعزيز الوحدة بين مختلف الأشخاص والمؤسسات وإضافة معنى لنهاية الألفية في هذا المجال وإلى الإعراب عن تضامنها مع كبار السن في إيطاليا وفي أنحاء العالم في هذه السنة الاحتفالية وبعدها.

أنشطة النشر الكثيفة. و عملاً بالمادة ١٣ من معايدة أمستردام، تم تعليم عريضة طالب بتعديل المادة ٣ من القانون الإيطالي عن طريق إدخال بدء يحرم بصورة مباشرة أو غير مباشرة، أي شكل من أشكال التمييز على أساس السن.

ولزيادة الوعي العام بمسائل الشيخوخة والاهتمام في الوقت نفسه بالاحتياجات الناشئة للمجتمع المدني، شاركت اللجنة الوطنية في تقديم مبادرات في أنحاء البلاد تستهدف ترك أثر دائم يمتد إلى السنوات والعقود القادمة. وثمة خطوة رئيسية تمثلت في عقد مؤتمر في روما في أيار/مايو من هذا العام بعنوان "نظرة على الشيخوخة". واحتفلت قائمة المتكلمين على كبار السن بالبلاد، بداعي رئيس الوزراء، والأونرابل ماسيمو داليما، الذي أكد على التزام الحكومة بكم السن. وكان هدف المؤتمر يتمثل في تحقيق غرضين.

وكان الغرض الأول الإعلان عن تقديم مشروع قانون إلى الحكومة ينص على إنشاء وتنظيم الخدمة المدنية التطوعية للمسنين. وهذه الخدمة من شأنها أن تعزز المواطننة التشاركية والتعاونية والمسؤولية، مع التأكيد على المزايا العديدة التي يقدمها كبار السن بعد حياة حافلة بالتجارب.

وكان الغرض الثاني الحصول على إسهامات من شأنها أن تساعد في الموافقة على القانون الخاص بإصلاح نظام الرعاية الاجتماعية الذي يناقشه البرلمان حالياً، والذي يستهدف إنشاء نظام متكامل من الأعمال والخدمات الاجتماعية التي تركّز على كبار السن. ويستند الإصلاح إلى فكرة أساسية مفادها أنه ينبغي اعتبار كبار السن موضوعاً قانونياً، ويؤكد على ضرورة توفير دعم اقتصادي جديد وإضافي للأسر التي تعيش مع أشخاص من كبار السن، وهناك عنصر أساسي في الإصلاح يتمثل في ضرورة توسيع الخدمات الاجتماعية لتشمل تقديم خدمات منزلية أفضل لكيان السن غير المكتفين ذاتياً.

ورعت اللجنة الوطنية أيضاً أنشطة اضطلعت بها السلطات المحلية والإقليمية، والروابط ومنظمات العمل. وعقد عدد من المؤتمرات والحلقات الدراسية في جميع أرجاء البلاد لزيادة الوعي بحاجة أساسية للمجتمع المعاصر، وهي خلق جيد من كبار السن يرفض النظرية المختزلة للشيخوخة بوصفها حالة تبعية مرضية.

سكاننا، وهم كبار السن. ومع ذلك، فإن موضوع "مجتمع لكل الأعمار" يدلل بوضوح على ضرورة مشاركة جميع أفراد المجتمع.

السيدة بار غمان (ألمانيا) (تكلمت بالإنكليزية): لقد تم إعلان السنة الحالية السنة الدولية لكبار السن. ولقد كرس لشواغل مجموعة خاصة توجد في أو ساط

وفي ألمانيا، سعينا إلى تحقيق أهداف ملموسة حيّثما أمكن - أهداف وثيقة الصلة بالظروف الحقيقية لحياة الناس. وتشمل هذه تنمية التزام المواطنين ومشاركتهم على الصعيد الاجتماعي فضلاً عن العمل الاجتماعي الطوعي من كبار السن، وتعزيز ضمان مستوى جيد من المساعدة والرعاية التي تقدم لكبار السن، وزيادة إمكانات التضامن الموجودة وسط الشباب والمسنين على حد سواء، وتعزيز الحوار مع السياسيين.

ولو أردنا اليوم إجراء تقييم أولي، لتبيّن لنا بوضوح أن المؤتمرات التي عقدت بالفعل والمشاريع والحملات التي نظمت، فضلاً عن السنة الدولية، قد كللت بالنجاح ونجحت في توجيه انتباه الجمهور إلى هذا الموضوع العاجل. وفي حين أن السنة الدولية لكبار السن قد أسهمت بذلك في زيادة الوعي على الصعيدين الوطني والدولي بمسألة الشيخوخة وسط السكان، فإن المجتمع كي يصبح لكل أعمار سيقتضي اتخاذ خطوات ملموسة. وإذا أردنا تحديد مسار المجتمعات وكبار السن في الغد وما بعده، فإننا نحتاج إلى حافز جديد ودوارع تمضي بنا عبر عام ١٩٩٩ وصولاً إلى الألفية المقبلة.

ولنذكر مرة أخرى بالمؤتمر الدولي التاريخي المعنى بالشيخوخة، الذي عقد في فيينا في سنة ١٩٨٢، والذي اعتمد خطة العمل الدولية للشيخوخة. وقد كان هدفه دعم الدول الأعضاء في وضع سياساتها وبرامجها الوطنية. ومن بين الرسائل الأساسية التي تحملها خطة العمل الدولية للشيخوخة ضرورة تمكين كبار السن من الرجال والنساء من تقديم إسهامات شاملة بأكبر قدر ممكن في المجتمع.

وقد تحقق الكثير منذ ذلك الحين. وقد أسهمت خطة عمل فيينا، على سبيل المثال، في زيادة الاهتمام بالفرص والتحديات التي تمثلها الشيخوخة والمسائل ذات الصلة في أجزاء عديدة من العالم. ولكن، بما أن خطة العمل الدولية للشيخوخة تعبر عن الحالة السياسية والاجتماعية والاقتصادية خلال الـ ٢٠ سنة الماضية، فقد حان الوقت لبذل جهد جديد للبناء على إنجازات الماضي ومواجهة التحديات الماثلة أمامنا الآن.

ومن ثم فإنني أقترح أن نركّز الآن على بناء أساس سياسات وتدابير ملموسة. وعلى الأمم المتحدة وجميع الدول الاضطلاع بدور رئيسي لإحراز تقدم في هذه العملية العالمية التي ترمي إلى كفالة تدخل مقرري السياسات حيالاً أمكن تحديد مسار جديد يؤدي إلى استفادة الأفراد من سياسات الرعاية الصحية وسوق العمل والتعليم والشؤون الثقافية والإسكان.

وعلينا في الأمم المتحدة أن نقوم بمحاولة شاملة لتكيف خطة عمل فيينا الدولية للشيخوخة، التي مر عليها ٢٠ عاماً تقريراً، مع الظروف المتغيرة وتكيفها لمواجهة تحديات المستقبل. واقتراح، لتلك الغاية، أن تقرر الجمعية العامة اتخاذ الخطوات الملائمة حتى يتسعى للجنة التنمية الاجتماعية أن تضطلع بهذا المشروع.

وعقد حلقات دراسية للخبراء يمكن أن يوفر الأسس التقني لصياغة نص منقح يمكن تقديمها للجنة التنمية الاجتماعية لمزيد من التداول في سنة ٢٠٠١. وينبغي أيضاً إشراك لجنة مركز المرأة ولجنة التنمية والسكان في هذا المسعى، نظراً لأن بوسعيهما الإسهام بالدراسة التقنية في مسائل النساء المسنات والسياسات السكانية العامة.

وفي سنة ٢٠٠٢، بمناسبة الذكرى السنوية العشرين لخطة عمل فيينا، ينبغي أن نهدف إلى تكريم العمل الذي أنجز في العقد بين الماضيين واعتماد خطة عمل دولية ثانية جديدة للشيخوخة. وأنا على ثقة من أن هذا الاقتراح سيحظى بالتأييد الكامل من الدول الأعضاء والمراقبين في الأمم المتحدة. وجمهورية ألمانيا الاتحادية على استعداد لمنح الدعم المالي للأعمال التحضيرية الالزامية لتنقيح خطة العمل الدولية للشيخوخة.

وفي هذا السياق، أود أيضاً أن أذكر بأن خطة عمل فيينا تتولى العمل على الصعيد الإقليمي. وبما أن المناطق الإقليمية لها خصائص مختلفة من حيثشيخوخة السكان، ينبغي أن تستفيد فائدة أكبر من هذه الإمكانيات في المستقبل. وكخطوة محددة أولى في هذا الاتجاه، أود أن أبلغ الجمعية بأن ألمانيا راغبة في عقد دورة اللجنة الاقتصادية لأوروبا في برلين في عام ٢٠٠٢، وذلك بطبيعة الحال شريطة أن تتفق الدول الأعضاء في اللجنة على ذلك الاقتراح.

والتغيرات الديموغرافية التي تحدث منذ عدد من السنوات، لا تحدث في جميع البلدان الأوروبية فحسب ولكنها بدأت تحدث تغيراً كبيراً في حالة مجتمعاتنا على نطاق العالم، وتقضي من جميع المسؤولين متخذي القرارات أن يقوموا بإجراءات عاجلة.

وفي جمهورية ألمانيا الاتحادية، على سبيل المثال، فإن نسبة من تجاوزوا الستين من العمر ستكون ضعف من هم دون ١٥ سنة بعد ٣٠ سنة. واليوم، باستثناء اليابان، فإن البلدان الـ ٢٥ ذات النسبة الأعلى من المواطنين الذين تتجاوز أعمارهم سن الـ ٦٥ توجد في أوروبا. وبحلول سنة ٢٠٣٠، سيعيشن على الاتحاد الأوروبي أن يحسب حساب أنه سيكون به أكثر من ١٠٠ مليون من كبار السن، حيث سيكون ٢٠ مليوناً منهم قد تجاوزوا الـ ٨٠ سنة أو أكثر.

وفي الوقت نفسه، انتشرتشيخوخة السكان فيما يتجاوز العالم الصناعي بكثير. ومعدل النمو الحالي للسكان المسنين في البلدان النامية أكثر من ضعف ما هو عليه في البلدان المتقدمة النمو. والنسبة المئوية بمفرداتها لا تعطي دائماً إحساساً بشيخوخة السكان. ففي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، بين عامي ١٩٩٥ و ٢٠١٥، سيكون النمو بالنسبة المئوية بالكاد ملحوظاً. بيد أن عدد المسنين سيرتفع من ١٧ مليون نسمة إلى ٢٩ مليوناً.

والبلدان النامية، التي تفتقر إلى الموارد وتعجز عن توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية، تناضل لمواجهة الأعداد المتزايدة من المسنين. والحقيقة القائلة إن الأسر تكون دائماً قادرة على تولي مسؤولية المسنين قد ثبت أنها وهم. فاعتماد المسن على الرعاية التي توفرها الأسرة يعني غالباً مشاركة الأسرة فترها. وعملية التنمية نفسها كثيراً ما تتسبب في ضغوط على الأسر.

وفي آخر الأمر قد يتضح أن الشيخوخة المنتجة تمثل مفهوماً مفيدة للبلدان عديدة. ووضع الشيخوخة في التيار الرئيسي لجدار العمال الإنمائية الوطنية يمكن تحقيقه بتوفير الفرص لكبار السن لتحقيق دخل والإسهام في نمو الاقتصاد في الوقت نفسه. ويطلب ذلك جهداً وطنياً منسقاً ومساعدة من المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية. عموماً، فإن ما هو أهم من التغيرات الكمية للتغيرات النوعية والهيكلية التي ترتبط بهذه الاتجاهات الديموغرافية. وتستدعي هذه عملاً سياسياً.

وهذا الإحياء حققه بشكل خاص السنة الدولية لكبار السن، التي توشك على الانتهاء الآن.

إن تقرير الأمين العام المعنون "السنة الدولية لكبار السن ١٩٩٩: الأنشطة والmorpho ثات" يوجز ويبرز أنشطة مختارة احتفالاً بالسنة. كما يحل أيضاً أثر السنة على توجه برنامج الأمم المتحدة للشيخوخة وعلى محتواه. ونحن نود أن نبرز بإيجاز بعض الأنشطة والإنجازات التي قام بها بلدي إعداداً للسنة واحتفالاً بها.

أولاً وقبل كل شيء، في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، وضع مؤتمر الجمهورية الدومينيكية وأقر مدونة لحقوق كبار السن وأنشأ لجنة وطنية للإشراف على تنفيذها. واستشير كبار السن قبل وضع الوثيقة عن طريق المنظمات غير الحكومية التي تنتهي إلى شبكة كرامنة كبار السن، التي عبأت الرأي العام تأييداً للمدونة. ونعتقد أن ذلك الجهد المنسق لحماية حقوق كبار السن والدفاع عنها كان أكبر إسهام لنا في السنة الدولية لكبار السن.

أصبحت الجمهورية الدومينيكية أيضاً الدولة النامية الأولى التي تتناول مسألة الشيخوخة بالاشتراك مع مجموعة من الدول المتقدمة النمو، التي تضم الولايات المتحدة، وفرنسا، واليابان، والمملكة المتحدة في إنشاء المركز الدولي لإطالة الأعمار في الجمهورية الدومينيكية، ومركزه في سانتو دومينغو. وذلك المركز يقوم بدراسات مختلفة متعلقة بثقافة متعددة ومشاريع مشتركة.

واحتفلنا أيضاً بالسنة بعرض أعمال فنية ونشر أشعار من عمل كبار السن، ونظمنا مسابقات تطلب إلى أطفال المدارس، وصف الحال الذي سيكونون عليه بعد أن يصلوا إلى سن الستين. وعلاوة على ذلك، وضعنا برنامجاً للصحة الريفية لجعل كبار السن يدركون ضرورة العناية بصحتهم.

وفيما يتعلق بتعزيز مفهوم الشيخوخة المنتجة، كان دعم وسائل الإعلام فيما في القضاء على التمهطية وخلق سلوك إيجابي للشيخوخة. وباعتبارنا دولة نامية، لا يسعنا أن نعتبر كبار السن مجرد مستنزفين لمواردنا المحدودة. إننا لا نملك الوسائل الضرورية لجذبهم إلى القرن الحادي والعشرين، ولكن بحسن النية، والتصور والافتتاح على التجديد الاجتماعي، نأمل أن نتقدم بهم إلى عالم الشيخوخة الجديد.

وفي الختام، أود أن أنتهز هذه الفرصة لاسترعي انتباه الجمعية إلى شخص غير عادي على الإطلاق. السفيرة جوليا الفاريز ممثلة الجمهورية الدومينيكية التي كانت مناصرة قوية لكبار السن في هذا العالم طوال العقدين الماضيين. إن مبادراتها التي لا حصر لها وجهودها التي لا تكل شهادة على المثال الناصح الذي يمكن لفرد واحد أن يضربه للمجتمع. إن إسهامها في تعزيز السياسات من أجل كبار السن كان ولا يزال قيماً للغاية.

السيدة الفاريز (الجمهورية الدومينيكية) تكلمت بالاسبانية: يشرف وقد الجمهورية الدومينيكية أن يخاطب الجمعية العامة في اجتماعها المخصص لمتابعة السنة الدولية لكبار السن. لقد تغير الكثير منذ الجمعية العالمية للشيخوخة، التي عقدت في فيينا عام ١٩٨٢، حيث اعترف لأول مرة في محفل دولي هام بأنشيخوخة السكان لم تقتصر على العالم الصناعي، وإنما كانت في طريقها فعلاً إحداث تأثيرها الأكبر في بلداننا النامية.

في البداية، جاء ذلك التغيير ببطء. ووضعت الجمعية العالمية للشيخوخة خطة عمل دولية للشيخوخة، ركزت على المسائل الإنسانية أكثر مما ركزت على آثار الشيخوخة على التنمية. والصندوق الاستئماناني للشيخوخة الذي احتوى في عام ١٩٨٢ على مليون من الدولارات اختفى بسرعة وبهدوء، وخطة العمل ضعفت وقدرت صلاحيتها كصك عمل مثير للمستقبل. وفي المؤتمرات الدولية المكرسة لموضوعات أخرى، ظل كبار السن مدرجين بين المجموعات الضعيفة الأخرى. وبالرغم من أن مفهوم الشيخوخة المنتجة ظل، من الناحية النظرية، هو الهدف المرغوب، كان، من الناحية العملية، نادراً ما يتخذ شكلاً ملمساً عن طريق مبادرات جديدة مثمرة.

إلا أنه بعد عقد بدأنا على الأقل نواجه مستقبلاً. فأعلنا يوم ١ تشرين الأول/أكتوبر يوماً دولياً لكبار السن؛ وأعتمدنا مبادئ الأمم المتحدة لكبار السن؛ وبطبيعة الحال في ١٩٩٢ أعلنا سنة ١٩٩٩ سنة دولية لكبار السن بموضع رئيسي هو "مجتمع لكل الأعمار".

وبالنظر إلى أن أنشطة الأمم المتحدة الماضية عن الشيخوخة اتسمت غالباً بفجوة بين النوايا والعمل، وبين الإعلانات والمشاريع الفعالة، فلما يسرنا أن نرى ذلك الإحياء للإدراك بأهمية الشيخوخة السكان والدور الاجتماعي المحتمل الذي يمكن لكبار السن أن يقوموا به.

في عمل هذه المجتمعات بوصفهم أعضاء فعالين ومنتجين، وليس بوصفهم أفرادا سلبين ومحاجين يثرون الشفقة في أفضل الأحوال ويعتبرون عبئا فيأسوء الظروف. وينبغي لنا جمِيعاً أن تكون على وعي تام بأن قدرة الأفراد، وليس تاريخهم، هي مقياس المقدار الذي يسهُّون به في خدمة المجتمع.

وهناك بعض المخاطرة دائمة في تركيز الانتباه إلى مجموعة معينة باعلان سنة لتكريمهها. فعندما تنتهي السنة الدولية لكبار السن، هل تستغنى عنهم كما نستغني عن تقويم عام ١٩٩٩؟ وإذا تخلينا بالإرادة وبال بصيرة بحلول ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ الذي ننشئ مجتمعاً لكل الأعمار، تكون قد تخطيَنا التقويم، متأندين من وضع المسنين على خريطة أعمالنا، وفخورين بذلك.

ونعتقد العزم على أنه بالنسبة للمسنين، ستكون هذه الجولة جولتهم، وأن الوقت لن ينفد بنفاد التقويم. فيجب علينا أن نضمن أن الجهود المبذولة أثناء السنة لن تنتهي عند منتصف ليلة ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩. وبالتالي، نرحب ب فكرة حكومة ألمانيا باستضافة مؤتمر وزاري إقليمي للشيخوخة، تحت رعاية اللجنة الاقتصادية لأوروبا في عام ٢٠٠٢، بوصفه سبيلاً لتشجيع مبادرات المتابعة الإقليمية. ونأمل أن تحدو البلدان والمناطق الأخرى نفس الحدو.

وأخيراً، نود أن نبرز مقترحاً نشعر أنه سيكون له دور أساسي في خططنا العامة للمستقبل. إن العرض السخي من جانب حكومة إسبانيا باستضافة جمعية عالمية ثانية معنية بالشيخوخة في عام ٢٠٠٢ يستحق امتناننا العميق والتزامنا المخلص بالتعاون إلى أقصى حد يمكننا من أجل نجاح الجمعية العالمية لعام ٢٠٠٢.

السيد إنساني (غيانا) (تكلم بالإنكليزية): إننا إذ نحتفل بالسنة الدولية لكبار السن في عام ١٩٩٩، وهي السنة الأخيرة في القرن العشرين، بل وفي الآلية الثانية، لا يمكننا أن نغفل الاعتراف بالإسهام الضخم لكبار السن في تشكيل القرن الحالي، بل وفي تشكيل حضارتنا منذ فجر التاريخ.

وأغتنم هذه الفرصة، باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، التي تضم ما مجموعه ١٣٣ بلداً، لكي أحبيهم وأشكرهم على التراث الذي أسبغوه على جيلنا الفتى وهو يستعد

إن السنة الدولية لكبار السن ألغت الضوء على واحد من أكثر تطورات عصرنا أهمية والاحتفال به. إن متوسط العمر المتوقع تخلق شيئاً جديداً تحت الشمس: تغيير في الطابع الأساسي للبشر على الأرض. وتغير بشكل كبير المجتمع الذي نخاطر بتركه مع مؤسسات كانت منشأة للتعامل مع عالم لم يكن موجوداً.

إن التحديات والفرص التي يتتيحها هذا العصر الذي لم يسبق له مثيل الذي لم يخطط له في تاريخ الإنسانية في طريقها إلى أن تتخذ الآن فقط شكلًا معيناً. إننا نعيش في عصر الشيخوخة، لكننا فقط عند فجر ذلك العصر.

ومن غير الواضح بعد ما إذا كانت مجتمعاتنا سترقى إلى مستوى هذه المناسبة. إننا نتكلّم في كثير من الأحيان عن زيادة متوسط العمر المتوقع، ولكننا لا نتكلّم بما فيه الكفاية عما نتوقعه من هذه الزيادة. ونتبأ باستنزاف السكان المسنيين لمواردهنا، ومع ذلك فإن المجتمع يمكن كبار السن من أن يكونوا أعضاء جوهريين ومساهمين في مجتمعاتهم. وتحسُّن على أذناها الاحصائيات السكانية دون أن تؤلي الدراسة الكافية للنتائج التي تتمحض عنها كل الأرقام التي تتكون منها هذه الإحصائيات.

وإذا كان لنا أن نضيف حياة إلى السنوات التي تضاف إلى الحياة، وإذا كان لنا أن يستجمع كل مواردنا المتوقعة لكي نتناول هذا النظام الاجتماعي الجديد بذكاء، فعلينا أن نتفهم شكل الأمور التي نواجهها وحجمها. فلما كان من المتوقع في التقارير الإحصائية لمعظم البلدان أنه ستكون هناك زيادة في عدد المسنين، ماذا تكون، أو يمكن أن تكون، طبيعة الروابط بين الأجيال في المستقبل؟ وماذا يعني امتداد العمر للأفراد من جميع الأعمار؟ وما أهمية المساواة بين النساء والرجال المسنيين؟ وكيف نرسم استراتيجيات سياسية واجتماعية تتناول الشيخوخة ويمكن تكييفها أيضاً مع الاقتصادات التي تمر بمختلف مراحل التنمية؟ وما هي أكثر الاستراتيجيات صلاحية من بين تلك التي اختبرناها حتى الآن؟ ولماذا تصلح؟

وتبرز السنة الدولية لكبار السن قدرة كبار السن أنفسهم على الاختصار بدور قيادي في مواجهة هذه التحديات الديمografية. ولا بد من السماح لكبار السن، بل وتشجيعهم، على أن يعتبروا أنفسهم أطراقاً في مسرحية حياتهم وفي مجتمعاتهم. ولا بد من تمكينهم من المشاركة

الرابع المعنى بالمرأة، لكي نطور التعاون الدولي بحيث ينفي باحتياجات المسنين، الذين يكونون، كما نعلم، قطاعاً من أضعف قطاعات مجتمعنا.

ونهج دورة الحياة الذي يتخد إزاء التنمية يحظى الآن بقبول دولي واسع النطاق. وقد نص الإعلان بشأن الشيخوخة لعام ١٩٩٢ على أن الإعداد للشيخوخة يجب أن يبدأ في الطفولة وأن يستمر طوال دورة الحياة بالنسبة لجميع السكان. ويمكن لهذا النهج أن يعمل على إدماج شواغل المسنين ضمن استراتيجيات وخطط التنمية الوطنية. وسيتعين إيلاء انتباه خاص للنساء المسنات، اللاتي يتميزن باحتياجاتهن الخاصة، مما يتطلب برامج وسياسات تهتم بحالتهن. وفي كثير من الحالات، تكون المرأة في وضع سيئ بالنسبة لحصولها على التعليم، والمسكن، والرعاية الصحية، والعمل. ولا يعترف بصفة عامة بإسهامها في الاقتصاد وفي المجتمع، كما أنه لا يكون موضع تقدير. وهذه الحالة لا تنطبق على البيت فحسب، بل على المجتمع بشكل أعرض. أما في أفريقيا على سبيل المثال، حيث تسود الصراعات وفيروس نقص المناعة البشرية/إيدز فكثيراً ما يجر المسنون على الاضطلاع بدور رب الأسرة في الوقت الذي يحتاجون فيه إلى الرعاية.

وهكذا يكون لزاماً على واجعي السياسات أن يدخلوا هذه العوامل في الحساب، بفرض توفير بيئة ممكنة لكيار السن - والنساء منهم بصفة خاصة، تسمح لهم بالمشاركة في العملية الإنمائية. ففي معظم البلدان النامية، كانت الأسرة، تقليدياً، مصدر الدعم والرعاية للمسنين. ومع ذلك، فإن المؤسسة الأسرية كثيراً ما تتقوض اليوم بفعل ظواهر، مثل الهجرة ووباء إيدز وتعاطي المخدرات. وغير ذلك من التغيرات الاجتماعية والاقتصادية الأخرى. ويتعين على الحكومات، حتى على الرغم من القيود التي تعاني منها، أن تتحمل علينا أكبر من المسؤوليات عن إعالة المسنين وحماية الأسرة. ولكنها لا يمكن أن تنجح في ذلك إلا إذا كان أصحاب الشأن الآخرون في المجتمع، بما في ذلك القطاع الخاص والمنظمات المحلية، مستعدين للمساعدة في دعم البرامج الاجتماعية للمسنين. وفي هذا السياق، لا شك أن الصحافة ووسائل الإعلام الأخرى لها دور يجب أن تؤديه في حفز الوعي العام بشيخوخة السكان، وال الحاجة إلى معالجة المسألة بجميع جوانبها.

لمواجهة تحديات المستقبل. ولا شك في أن ثروة الخبرة والمعرفة التي جمعها مسنون اليوم تزود من سينضجون غداً بأساس متين يبنون عليه حياتهم.

وفي هذا الصدد، أود أن أثني على السفيرة خوليا تافاريس دي ألفاريز، ممثلة الجمهورية الدومينيكية، وهي تنتهي إلى مجموعتنا، التي اضطاعت بالكثير بمفرداتها دفاعاً عن قضية كبار السن.

لقد اعترفت البلدان النامية منذ أمد طويل بأهمية كبار السن لتنميتها الوطنية، وفي معظم مجتمعاتنا، تجري معاملة المسنين معاملة تحفظ لهم كرامتهم واحترامهم. ولهذا فمن غير المستغرب أنه في عام ١٩٩٢، عند إصدار إعلان بشأن الشيخوخة بتوافق الآراء في الجمعية العامة بوصفه القرار ٥٤٧، كانت أغلبية مقدمي هذا القرار من البلدان النامية. وقد استند هذا القرار إلى نتائج الجمعية العالمية للشيخوخة، التي عقدت في عام ١٩٨٢، وإلى مبادئ الأمم المتحدة المتعلقة بـ كبار السن، التي اعتمدت في عام ١٩٩١. وقد سعى برنامج العمل، إلى جانب تحقيق الأهداف العالمية للأمين العام بشأن الشيخوخة، إلى إدماج الخطط الوطنية والدولية ضمن حملة موحدة تتناول "شيخوخة" سكان العالم. ولا تزال اليوم مجموعة الـ ٧٧ ملتزمة التزاماً صارماً بهذا النهج الشامل والتعاوني.

لأنه، وإن كانت مشاكل الشيخوخة ترتبط بالبلدان المتقدمة النمو أكثر من ارتباطها بالبلدان النامية، وقد يعود ذلك إلى معدلات الخصوبة والوفيات الأدنى في البلدان المتقدمة النمو، فبمرور الوقت ستصبح هذه المشاكل شائعة في البلدان المتقدمة النمو والنامية على حد سواء. وكما سمعنا، فإن الإحصائيات تشير إلى أنه بحلول عام ٢٠٠٥ ستكون نسبة من يعيشون في البلدان النامية أكثر من ٧٠ في المائة من جميع الأفراد الذين يبلغون من العمر ٦٠ عاماً أو أكثر. والالتزام بتزويدهم بفرص للعمل، ورعاية صحية محسنة، وتعليم، ومنافع اجتماعية أخرى لمن يكون من السهل الوفاء به. وحكومات هذه البلدان، التي يواجه الكثير منها عبء المديونية الثقيل وبرامج التكيف الهيكلي القاسية، ستجد أنه من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، أن تتحمل تكلفة التدابير الاجتماعية الكافية. ونأمل أن يتاح لنا المزيد من الفرصة، في الاستعراضات القادمة للقمة العالمية للتنمية الاجتماعية والمؤتمر العالمي

المتحدة وفي العديد من المحافل الأخرى على مدى السنوات الماضية. فقد عقدت الأمم المتحدة الجمعية العالمية للشيخوخة في سنة ١٩٨٢ وهي نفس السنة التي اعتمدت فيها هذه الهيئة خطة العمل الدولية للشيخوخة. وبعد عقد تقريرًا أدت المناقشات المتواصلة حول الشيخوخة إلى اعتماد مبادئ الأمم المتحدة المتعلقة ببار السن، وبعد ذلك بقليل اعتمدت الأهداف العالمية للشيخوخة لعام ٢٠٠١. الواقع، إن جاز لي أن أذكركم، أن خطة العمل الدولي تؤكد بوضوح أن التقدم التدريجي في السن لمجتمعاتنا، ليس بالظاهرة غير المتوقعة أو غير المنظورة. بل هو بالأحرى نتيجة تطور اجتماعي واقتصادي عالمي. فالتقدم المحرز في ميادين العلم والطب والتكنولوجيا في نصف القرن الماضي - وخاصة في السنوات العشر الأخيرة، زاد إلى حد بعيد من متوسط العمر المتوقع لا بالنسبة للقلة الغنية المحظوظة فحسب، بل أيضًا بالنسبة للسواد الأعظم من سكان العالم. فقد ارتفع متوسط العمر المتوقع على مستوى العالم ٢٠ سنة في غضون أربعة عقود فقط. ومع استمرار الحرب ضد المرض وسوء التغذية والفقر، ومع زيادة طول الأعمار، يجب أن نعيid التفكير في مفاهيمنا عن كبر السن وتحديات هذا التحول الديمغرافي. وليس علينا فقط أن نعد أنفسنا للتغيرات التي ستحدث لا محالة في الهياكل الوظيفية وضمان الدخل والرعاية الصحية وغير ذلك الكثير، بل علينا أيضًا أن نحقق الأهداف المنصوص عليها في مبادئ الأمم المتحدة المتعلقة ببار السن، ونضمن أن يكون طول العمر مصحوباً بالكرامة.

وفي هذا الصدد، يود الوفد الإندونيسي أن يرحب ويشيد بالجهود التي بذلت، ولا تزال تبذل، في إطار برنامج الأمم المتحدة المعنى بالشيخوخة. ومن المبادرات الهامة استكشاف "الحكمة" في عالم تكنولوجي التوجه، وكذلك "الميزة التنافسية" لبار السن في اقتصادات جديدة موجهة نحو الخدمات. وهذا النهج يسمى في تحديد دور كبار السن في المجتمع ومساهماتهم، وفي معالجة القضية الأساسية المتعلقة بوضع الشيخوخة في التيار العام للسياسات والبرامج الاجتماعية والاقتصادية. وأود أيضًا أن أضيف أن إندونيسيا يشجعها الاستمرار في وضع إطار للسياسات العامة من أجل إقامة مجتمع لكل الأعمار، وخاصة في سياق المساهمات الازمة للتنمية الوطنية.

إن التحديات التي تنتظرنا معقدة بحق ومتعددة الأبعاد. فنحن نعيش في عصر لا يتسم فحسب بتزايد

ومجموعة الـ ٧٧ والصين تدعوا إلى زيادة أنشطة الأمم المتحدة التي تعالج مسألة الشيخوخة في سياق التنمية وبرامج البحث والتدريب والتعاون التقني المتعلقة بالشيخوخة، يمكن أن ترسو في وجود فهم واضح لخيارات السياسة المتاحة، وأن تساند بالتالي الجهد الوطني في تحقيق الأهداف العالمية المتعلقة بالشيخوخة بحلول القرن الجديد. وعليه، يجب توفير الموارد الكافية لوكالات الأمم المتحدة المعنية بهذه القضايا الاجتماعية. وفي الوقت ذاته، واعترافاً بضرورة معالجة مشاكل التنمية بطريقة شاملة وكلية، يتعين على المجتمع الدولي أن يتافق على استراتيجية تعاون محبوبة ومحمكة تستهدف تهيئة ظروف معيشية أفضل لجميع سكان العالم؛ على أن تتضمن هذه الاستراتيجية زيادة تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية، وتخفيض الديون، وتوفير فرص الاستثمار والتجارة والعمل، والوصول إلى الخدمات الصحية والتعليم وغير ذلك من المزايا الاجتماعية التي تسمح للمجتمعات المحرومة في البلدان النامية، بما في ذلك المسنون، بأن تنهض وتتقدم.

وتؤمن مجموعة الـ ٧٧ والصين إيماناً قوياً بأننا مستطاع، بالجهود المتعددة والالتزام، أن نتغلب على عراقيل الإجحاف وعدم المساواة والتهميشه، القائمة اليوم بين المجتمعات وداخلها. وبتوحيد الصحف والمعلمات، يمكننا أن نأمل بحق في تطوير ما أسماه الأمين العام بـ"مجتمع لكل الأعمار".

السيد وبيسوونو (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية):
يشرفني حقاً أن أحاطب بهذه الجلسة العامة للجمعية العامة لمتابعة السنة الدولية لبار السن ١٩٩٩، تحت شعار "نحو مجتمع لكل الأعمار".

أود أولاً أن أعرب عن عميق تقدير وفدي بلادي لكم، يا سيدي الرئيس، على الملاحظات التي تفضلتم بها من قبل. وأود أيضًا أن أعرب عن تأييد وفدي بلادي للبيان الذي أدلت به غيانا توا باسم مجموعة الـ ٧٧.

وقبل أن أبدأ كلمتي، اسمحوا لي أن أعرب عن تقديرني لثانية الأمين العام على بيانها المتبصر، وكذلك للأمانة العامة للأمم المتحدة على الجهد الملموس التي استثمرتها في الاحتفال بالسنة الدولية.

إن الآثار المترتبة على الشيخوخة مجتمعاتنا لا تثير الدهشة. بل الواقع أن هذه المسألة توقفت في الأمم

ومن بين المبادرات الأخرى على الصعيد الوطني، كانت وزارة الشؤون الاجتماعية فعالة في إصدار طوابع بريدية جديدة، وفي تنظيم مسيرة احتفالية تضم المسنين، وفي أنشطة أخرى مصممة للفت الانظار إلى هذه السنة الدولية، بما في ذلك إصدار نشرة لزيادة الدعاية عن هدف هذه السنة. وبميزانية محدودة، وضمن القيود التي فرضتها الحالة المالية الراهنة، تظل إندونيسيا نشطة وفعالة في معالجة هذه القضية.

وسمحوا لي أن اختتم بالإشارة إلى أنه بالنسبة للبلدان النامية - التي تفتقر إلى نظامي التأمين الاجتماعي والضمان الاجتماعي وتعتمد بشدة على هيكل الدعم العائلي - يكون ضمان الصحة والرفاهة لجميع المواطنين صراعاً دائمياً، نظراً للمحدودية وسائلنا للقيام بعمل. واعتقد جازماً في الوقت ذاته أثنا إداً أردنا الحصول على شيءٍ من هذه السنة الدولية، فينبغي أن يكون ذلك تصوراً جديداً للأشخاص المسنين. ولا ينبغي أن ينظر إليهم كمتلقين للرعاية أو ك مجرد فئة ضعيفة يجب حمايتها، وإنما كموارد حيوية تملك ثروة واسعة من المعرفة والتجارب التي ينبغي استخدامها في تحقيق مجتمع للجميع.

السيد رودريغيز باريلا (كوبا) (تكلم بالاسبانية): نود أن نبدأ بشكركم، سيد الرئيس، على عبارات الإرشاد التي وجهتموها في بداية هذه الجلسة، كما أثنا نقدر المساهمة الهامة التي تقدمها نائبة الأمين العام. ونود الانضمام إلى تقديم التهاني للسفيرة جوليا الفاريز على مساهمتها الهامة في هذه القضية. كما نثني على أعمال مجموعة لا ٧٧ في هذا البند.

ونحن نرحب بقرار الجمعية العامة بتكرис أربع جلسات لمشاكل المسنين، ونعتقد أن ذلك يوفر فرصة رائعة لقيام منظمتنا، بالغاية الالزام، بتحليل المشاكل التي تؤثر على واحد من أكثر القطاعات السكانية ضعفاً، والتي تعتبر جودة حياتها، أو انعدام هذه الجودة - ممثلاً للتباوتات الموجودة في جميع أنحاء عالمنا بين البلدان الصناعية والعالم الثالث وبين المجموعات الأعلى دخلاً وأفقرها.

وإن الرضا الذي ينظر به المجتمع الدولي حتى الآن إلى مشاكل المسنين وكل القضايا المحيطة بها ينطوي بما لا يمكن تجنبه على تخيلات إحصائية تحاول إظهار أنه يتم إحراز تقدم ملموس. وتتجاهل هذه الإحصاءات وجود

طول الأعمار، بل يتسم أيضاً بتغير ديناميات الحياة الأسرية ذاتها بفعل الواقع الاقتصادي. وأحد مظاهر هذا التغير هو زيادة انضمام رعاية الأسرة التقليدية إلى القوى العاملة، مما يحد من وجود الدعم المتعدد الأجيال داخل الأسرة. وهذا بدوره يضاعف من أهمية الحاجة إلى توفير الدخل المضمون. والفرص لكبار السن لتزويد هم بأسباب العيش الكريم. كما أن هناك حاجة إلى معالجة الوضع الخاص للمرأة المسنة، وإزالة العقبات التي تعيق مشاركتها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وفي بلدي، إندونيسيا، تتمتع نحن أيضاً بالفتورات العلمية التي أدت إلى زيادة متوسط العمر المتوقع وتحسين نوعية الحياة. ومع أن إندونيسيا مجتمع شاب من الناحية الديمografية، فإننا ندرك تمام الإدراك الآثار الطويلة الأجل التي سترتبها شيخوخة مجتمعنا على السياسة الاجتماعية والاقتصادية في المستقبل. ومع وجود نسبة من كبار السن تقل عن ١٠ في المائة من السكان، وتناقص معدل النمو السكاني، تتوقع حدوث تحول ديمغرافي كبير في السنوات المقبلة.

بالرغم من مصارعة نتائج الأزمة الاقتصادية التي اجتاحت إندونيسيا، مع البلدان الأخرى في المنطقة، فإننا نبقى ملتزمين بمتابعة السياسات والبرامج الفعالة بالنسبة للأشخاص الأكثر تقدماً في السن بما يتفق مع صالح وجود مجتمع لجميع الأعمار. وفي مجتمعنا وثقافتنا كان كبار السن يمنحون دائماً درجة عالية من الاحترام والمراعاة. وهكذا فإن تحدينا يتمثل في ضمان عدم تعريض هذا الموقف للخطر بتقلبات الاقتصاد أو شكوك العولمة. ونحن بحاجة إلى التحرك حتى لا يُكثر من ذلك على الطريق نحو ضمان تمنع الأشخاص المسنين بالكامل بالاستقلال والمشاركة والرعاية وإشباع الذات والكرامة.

ومن بين الأنشطة التي يضطلع بها من أجل المسنين في إندونيسيا، الاحتفال بيوم وطني يعقد في إطار موضوع "للمسنين دور حيوي يؤدونه ومساهمة يقدمونها للتنمية الوطنية". وتم إعلان هذا اليوم بفرض زيادة الوعي بالمسنين وزيادة رفاههم، وتحفيز المجتمع على حل المشاكل التي يواجهها المسنون وتحسين التعاون بين القطاعات المتعددة في هذا الجهد. وتواصل إندونيسيا في الوقت ذاته المحافظة على مفهوم "ثلاثة أجيال تحت سقف واحد"، أو ما يسمى بصورة أكثر بساطة بنظام الأسرة الممتدة.

وهل نستطيع مقارنة ما لا يمكن مقارنته؟ ففي أفريقيا تمثل النسقات الصحية ٣,٢ في المائة فقط من الناتج المحلي الإجمالي، بينما يبلغ هذا الرقم في أوروبا ٧,١ في المائة، ولا يمكن مقارنة الناتج المحلي الإجمالي في أفريقيا مع مثيله في أوروبا.

وكيف يمكن لمتوسط العمر المتوقع عند الولادة في بلدان العالم الثالث أن يقترب من مثيله في البلدان الصناعية؟ ففي الأولى يموت عدد هائل يبلغ ٤٨ مليون جراء أمراض يمكن الوقاية منها. وفي أفريقيا يبلغ معدل وفيات الأمهات ٩٤٠ لكل ١٠٠٠٠ ولادة، ويبلغ الرقم في جنوب شرق آسيا ٦١٠ لكل ١٠٠٠٠ ولادة، بينما يبلغ المعدل في أوروبا ٥٩ لكل ١٠٠٠٠.

ويأتي مثل آخر من إحصاءات الوفيات لعام ١٩٩٨ التي أعدت منظمة الصحة العالمية تقريراً عنها. مات عدد إجمالي من الأفارقة يبلغ ٦٩٥٠٠ نتيجة الأمراض المعدية والطفيلية، بما فيها السل، بينما كان الرقم بالنسبة لأوروبا ٢٢٤٠٠ فقط - أو واحد على عشرين. وتعد عدم المساواة المخجلة هذه بين البلدان المتقدمة النمو وبلدان العالم الثالث السبب الرئيسي في أن ٨,٥ في المائة فقط من سكان البلدان النامية ستبلغ أعمارهم ٦٠ أو أكثر في عام ٢٠٠٠، بينما سيكون ١٩,٥ في المائة من سكان البلدان المتقدمة النمو - بمعنى آخر أكثر من ضعف النسبة - قد وصلوا إلى هذه السن.

وهكذا، فإنه في غالبية بلدان العالم المتختلف لا يكون الاهتمام الرئيسي هو كيفية تناول جميع الجوانب المختلفة للزيادة في المسنين، وإنما ضمان أن يتمكن جزء صغير من السكان على الأقل من الوصول بالفعل إلى هذه المرحلة الحياتية. وهذه هي معضلة بعض البلدان الأفريقية، بينما من المؤلم رؤية الفقر والإيدز من بين أحوال أخرى بما يسمح فقط لنسبة ٣ في المائة من السكان للعيش بعد سن الـ ٦٠، بينما يوجد في بعض البلدان الأوروبية ٢٤ في المائة من السكان في سن ٦٠ أو أكبر من ذلك.

يعيش ما يقرب من ١٥ في المائة من سكان الولايات المتحدة وأوروبا فيما يسمى بجزر الفقر في البلدان المتقدمة النمو، حيث تشير الدهشة للأرقام المنخفضة لمعدل التوقع العمري وهي أرقام تعادل أحياناً الأرقام في معظم بلدان العالم الثالث، وبطبيعة الحال، لا تعني هذه الحقيقة المفجعة أن تقلل من شأن أهمية الدور الذي

عالم آخر، عالم الأغلبية، الذي ليس هو عالم البلدان الصناعية والذي غالباً ما تسود فيه أحوال غير ملائمة. وتحتاج هذه الحالة إلى المعالجة بواقعية وشجاعة وإلى الجسم بكفاءة و بتضامن.

وبالرغم من أن أحدث تقرير عن سكان العالم يشير، بصفة إجمالية، إلى أن متوسط العمر المتوقع لسكان العالم في السنوات الـ ٥٠ الماضية زاد كل بحوالي ٢٠ سنة. ويعرض التقرير أنه نتيجة لذلك سيكون نسبة الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم الستينات ١١,١ في المائة من إجمالي سكان العالم بحلول عام ٢٠١٠. ومع ذلك لا يفوتنا أن نبين أن هذه الفائدة لن تصل بالتساوي لكل شخص؛ كما لا يمكننا أن نقبل بسلبية فكرة أنه محكوم على الغالبية العظمى من الناس في البلدان المختلفة من خلال الفقر الشامل المدقع والجوع وسوء الصحة والتغذية، ألا يكونون جزءاً من هذه الإحصاءات المتفاضة - ولكن يدرجون بدلاً من ذلك في إحصاءات المرض والوفيات التي تقسم بها المناطق الأقل تقدماً في العالم.

وربما كان أوضح مثل على هذا حالة أفريقيا. فبالنسبة لأشقائنا وشقيقاتنا الأفارقة يبلغ متوسط العمر المتوقع عند الولادة ٤٩ سنة للرجل و ٥١ سنة للمرأة بينما يبلغ الرقم في أوروبا ٦٩ سنة للرجل و ٧٧ سنة للمرأة.

وكيف يمكن بلوغ مستويات أعلى عندما يوجد على القارة الأفريقية ٢٢ مليون نسمة يعانون من الإيدز، وعندما يحتمل أن يموت بلوغ سن الخامسة ١٧٢ من الأولاد و ١٥٤ من البنات من بين كل ألف، وعندما وصلت وفيات الأطفال إلى مستوى هائل بلغ ٩١ طفلاً في كل ألف من الولادات الحية؟

وكيف نستطيع الادعاء بأن الإحصاءات الإجمالية تعطي صورة حقيقة للحالة في بلدان العالم الثالث؟ وما ينبغي أن تقوم به حقاً هو مقارنة متوسط العمر المتوقع، وقبل كل شيء نوعية الحياة، بين البلدان. ففي البلدان الأفريقية، على سبيل المثال، كان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٨ رقمًا ضعيفاً هو ٢٦١ دولار بينما بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في أوروبا حوالي تسعة أضعاف ذلك: ١٠١٨٩ دولار.

للرابطة الدولية لأبحاث علم الشيخوخة والمجتمع الثاني الإسباني الأميركي لكتاب السن. وقد أسمم الخبراء وكبار السن أنفسهم بشكل هام في هذا العمل العظيم الذي يهدف إلى تحسين نوعية حياة كبار السن والتشجيع على إقامة بيئة ثقافية تراعي الشيخوخة.

وبالنسبة لكوبا، فإن موضوع كبار السن يحظى بأولوية عليا. إذ أن ١٢,٦ في المائة من سكان كوبا في الوقت الراهن - قرابة ١,٣ مليون نفس - قد بلغوا ٦٠ سنة أو أكثر. وبحلول عام ٢٠٢٥، يتوقع أن يزيد عمل كل واحد من بين أربعة كوببيين عن ٦٠ سنة، وحالة سكاننا هذه هي في الواقع وأساسا النتيجة التي أدت إليها سياستنا الحكومية الاجتماعية الراسخة الجذور الجاري تنفيذها لأغراض ضمان توفير رعاية صحية عامة دون مقابل وإمكانية العلاج بالمستشفيات والأمن الاجتماعي لكل كبار السن، وهذا هو أحد الأسباب الهامة وراء ارتفاع متوسط العمر المتوقع عند الولادة إلى ٧٥ سنة.

ومن بين البرامج التي تهدف إلى تحسين المؤشرات الصحية والاجتماعية لكتاب السن، برنامج لكتاب الأكبر سنا يكفل توفير رعاية صحية خاصة إلى هذا القطاع العريض من السكان ورعاياه صحية لكتاب السن يحصلون عليها بمفرد هم. والفرض من ذلك هو العمل على إيلاء اهتمام كاف، بل الترويج، لفكرة إتاحة حياة مستقلة للأشخاص الذين يحتاجون إلى دعم المجتمع ورعايته والسعى إلى مشاركتهم بشكل كامل في حياة المجتمع. وفضلاً عن ذلك فإن الارتفاع في مجال المعاشات يتزايد بنسبة سنوية تبلغ ٥,٤ في المائة في حين أن عدد المتقاعدين يتزايد بنسبة ٤,٥ في المائة من عدد سكاننا. ويستفيد من هذا النظام في المائة من عدد سكاننا. وتمنح كوبا اليوم ١,٣ مليون معاش تقاعدي وذلك تعويضاً عن الإعاقة والوفاة.

ونعمل أيضاً على تحسين تعلم الكبار وإنشاء كرسى جامعي للفئة الثالثة من العمر وتوسيع نطاق نشر المعلومات عن مشاكل وشاغل هذا القطاع من السكان. وننظر إلى إمكانية التنبؤ بحجم الطلب، فإننا نخطط بالفعل لأغراض توفير التدريب للقوة العاملة في المستقبل وتوسيع نطاق الخدمات في مجال الشؤون الطبية والشيخوخة.

وقد واجه استحداث هذه السياسة الاجتماعية العديد من العقبات. وقد كان للحرب الاقتصادية التي تشنها حكومة الولايات المتحدة على كوبا، بما في ذلك

يصطلط به هذا المحفل في توجيه الأمم المتحدة نحو هدف العمل من أجل تحقيق ما يستحقه كبار السن من توعية للحياة. وتنتفق مع الرأي القائل بأن ذلك مطلب أساسي في جزء كبير من العالم وأن ذلك يجعل منه طموحاً معقولاً.

بيد أننا نؤمن بقوة في الوقت ذاته بأن النجاح في مواجهة التحدي في مجال ضمان متوسط عمر متوقع لا يقل عن ٦٠ عاماً في كل البلدان وتناقص معدل الوفيات بشكل منتظم إنما هو أيضاً من التطلعات ذات الأولوية العليا المماثلة. ومن الضرورة القصوى أيضاً أن نعيد تحديدنا للطرق التي تسلكها الشيخوخة دون أن تستخدم كلمات طنانة لكي تضفي معنى حقيقياً وقاراً على مفهوم "نوعية حياة" كبار السن.

وينبغي ألا نغفل النظر بشكل جاد ومتعمق في عدم التضامن مع العديد من كبار السن عندما يمتنع أفراد أسرهم، وبخاصة أبناؤهم، عن تحمل مسؤولياتهم، وفي العزلة واليأس والوحدة التي يتبعين على عدد كبير من كبار السن أن يعيشوا فيها. ولهذه الظاهرة آثار متزايدة على المجتمعات الفنية ذات المستويات العالية من الاستهلاك. ويتبlix على وجه الخصوص ضعف كبار السن وإهمال المجتمع لهم في القطاع السكاني للبلدان الصناعية الذي ينتمي إلى جزر الفقر هذه. إن أكثر توضيح لهذا الوضع شهرة، ما أشار إليه نائب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية بشأن وجود ١٠٠ ألف شخص لا مأوى لهم في هذا البلد في عام ١٩٩٧. ورقم أولئك الأشخاص الذي تحدده المنظمات غير الحكومية، يتراوح بين ١ إلى ٣ ملايين شخص يندرج معظمهم في الفئة العمرية الثالثة.

ومن ثم، فإننا ندافع بقوة عن الفكرة التي تتجلى في السياسة الاجتماعية الكوبية القائلة بأن من الضروري أن توفر لكتاب السن فرصة متزايدة ونظمها مساندة في مختلف المجالات وبمزيد من العجالة. وهو ما يشتمل على توفير الدخل، والأمن الاجتماعي، والرعاية الشاملة لهم، ولا تشكل الشيخوخة المرضية مجرد تطلع من تطلعات الإنسان فحسب بل إنها تشكل أيضاً مؤشراً على مستوى التنمية والصحة الجيدة.

وفي هذا الصدد، يسعدنا النجاح الذي حققه حدث "جنتوفيدا" لعام ٩٩ الذي اختتم يوم الجمعة الماضي في هافانا وشمل اجتماع مؤتمر أمريكا اللاتينية الثالث

المجاورة. وسيصل عدد الطلبة في هذه الكلية إلى ٣٠٠٠ طالب خلال شهور وإلى ٦٠٠٠ طالب خلال ثلاثة أعوام. ونعمل بالمثل على إنشاء كليات للطب يدرس فيها مدرسوون كوببيون لغراض توفير التدريب دون مقابل للعاملين في مجال الرعاية الصحية في الميدان بأفريقيا.

وأود أن اختتم كلمتي بالتعبير عن افتتاحي بأن من الحيوي بالنسبة إلى زيادة متوسط العمر المتوقع وتحسين مؤشرات الرعاية الصحية ونوعية الحياة الاجتماعية والنجاح في مواجهة المشاكل المحددة التي يعاني منها كبار السن، أن يسود العالم نظام اقتصادي دولي عادل ومنصف ومستدام يمكننا من مواجهة هذه التحديات بصرف النظر عن صعوبة الظروف التي تحيط بنا.

السيدة هونيغسبيرغر (النمسا) (تكلمت بالإنكليزية):
اسمحوا لي أن أبدأ بالتأكيد على أن النمسا تتفق تماماً على البيان الذي أدلت به رئاسة الاتحاد الأوروبي بشأن هذا البند من جدول الأعمال.

ما فتئت السنة الدولية لكبار السن مناسبة طيبة تعيد فيها النمسا توجيه وثبت سياستها بشأن كبار السن في الوعي الجماهيري وفقاً لمبادئ الأمم المتحدة لكبار السن.

وقد حددت النمسا أهداف السنة الدولية لكبار السن في مرحلة مبكرة عند بداية ١٩٩٨ وأنشئت لجنة وطنية ننساوية للإعداد لهذه السنة الدولية لكبار السن ولتنفيذها، تولى رئاسة هذه اللجنة الوزير الاتحادي للبيئة والشباب وشؤون الأسرة. وتضم اللجنة جميع المؤسسات الحكومية وغير الحكومية العاملة بنشاط في هذا الميدان حتى تتحقق أوسع مشاركة ممكنة.

وفي النمسا تم تحديد الأهداف الأساسية لتنفيذ السنة على النحو التالي: تطوير الشيخوخة كمرحلة ثالثة متساوية من مراحل الحياة؛ وتشجيع الحوار والتفاعل بين الأجيال، والانخراط النشط لكبار السن في المجتمع والسياسيّات، وتعزيز العمل الطوعي من جانب كبار السن من خلال إنشاء مراكز اجتماعية لهذه الأنشطة.

وفي تنفيذ السنة الدولية لكبار السن أكدت النمسا تأكيدها قوياً على تحقيق أكبر قدر من الوعي والمشاركة لمواطنيها بالإضافة إلى تدابير تعزيز وتحسين السياسات التي تستهدف كبار السن. والتحدي الذي يتمثل

الحضار الاقتصادي والمالي والتجاري الذي تخضع له كوبا منذ أربعة عقود وقد تكشف هذا الحصار في السنوات الأخيرة، مما كان له أثر سلبي بشكل خاص على كبار السن الذين يشكلون مجموعاً ضعيفاً من حيث الحد من استهلاكهم لأشياء كثيرة من بينها الأغذية والأدوية التي يحتاجون إليها.

ونحن ندرك أن تحقيق "مجتمع لكل الأعمار"، كما تدعوه إليه الأمم المتحدة، يشكل أحد التحديات الكبرى وبخاصة في بلدان العالم الثالث، التي كثيراً ما تنتقصها الموارد اللازمة لاستحداث برامج اجتماعية لغرض تحسين نوعية حياة السكان بصفة عامة والمسنين بصورة خاصة، وهو ما يرجع بشكل خاص إلى تطبيق سياسات التكيف الهيكلي، وتأثير الأزمات المالية، وتحفيض المساعدة الإنمائية الرسمية. ومن الضروري أن تسود روح التضامن والتعاون لكي ينخفض معدل الوفيات ويرتفع متوسط العمل المتوقع ويبلغ السكان في البلدان النامية سن الشيخوخة بكرامة.

وفي هذا الصدد، فإن كوبا كعدها دائماً على استعداد للمساهمة في بلوغ هذا الهدف، وبالطبع دون أية اعتبارات نفعية مادية، وفي مجموعة من مجموعات البلدان في أفريقيا، وهي قارة شقيقة لها احتياجات ماسة، يوفر ٢٠٠ طبيب كوفي خدمات طبية. وسيرتفع قريباً هذا الرقم كما أنه لا يشمل الأطباء الذين يعملون بموجب عقود حيث يعمل ٤٠٠ طبيب منهم في قرى جنوب أفريقيا. وفي إطار البرنامج الجديد للخدمات التي تقدم دون أي مقابل إلى أشد البلدان فقراً في أفريقيا التي تعاني من أوضاع صحية بالغة الصعوبة، يوفر للسكان ٣٠٠ طبيب كوفي.

وفي أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي ما زالتا نظور خطة صحية شاملة توفر من خلالها ١٢٠٠ طبيب وإخصائي في شؤون الرعاية الصحية لغرض الرعاية الصحية دون أي مقابل مطلقاً.

ويمكن للبلدان الصناعية أن تتعاون معنا من خلال توفير الأدوية لنا فيما نكافح من أجل إنقاذ وإطالة حياة السكان في هذه المناطق الفقيرة من بلدان العالم الثالث.

وفضل عن ذلك، يتلقى ٢٠٠ طالب التدريب لأطباء، في كلية أمريكا اللاتينية للطب، وهو ما يشكل مبادرة تهدف إلى تحسين الرعاية الصحية في البلدان

على توصيات الأمم المتحدة بدراسة وتحليل حالة المواطنين المسنين. وسيقدم أول تقرير نمساوي بشأن كبار السن إلى برلمان النمسا لمناقشته قرب نهاية العام.

من بين شواغلنا الرئيسية فيما يتعلق بتنفيذ الأهداف المحددة في السنة الدولية لكبار السن، تقدير العمل الطوعي. ينبغي أن توفر للمواطنين المسنين الفرص والخيارات للتمتع النشط والحر بالحياة في مرحلتها الثالثة. ومشروعاً عنا التمودجي لإقامة مراكز للعمل الطوعي يعطي زخماً لأنشطة الاجتماعية الطوعية على المستوى المحلي. وهناك طلب نشط على هذه البرامج التي تعزز الحوار بين الأجيال. وسنواصل جهودنا من أجل تطوير ثقافة جديدة للمتطوعين بما في ذلك الشباب وينبغي النظر أيضاً في هذه المبادرة في سياق السنة الدولية للمتطوعين التي سنحتفل بها في عام ٢٠٠١.

ولتعزيز مشاركة كبار السن في المجتمع بدأنا على المستوى المحلي مبادرة يمكن أن تفتح فرصاً جديدة لكبار السن ليخططوا بيتهما بطريقة نشطة. ورؤساء البلديات المحليون والمواطنين كبار السن هم المجموعة المستهدفة من هذه الأنشطة التي ترمي إلى تطوير طرائق جديدة لتمثيل كبار السن.

وبغية تحسين إجراءات حماية وتعزيز حقوق الإنسان للمسنين عينت الوزارة الاتحادية للبيئة والشباب وشؤون الثقافية في إجراء منافسة لتقديم المشروعات الطويلة الأجل المكرسة لموضوع الحوار فيما بين الأجيال وتستهدف هذه المنافسة الطلبة ومنظمات الشباب بالإضافة إلى المسنين الراغبين في التفاعل مع الأجيال الشابة.

وكخلاصة تمهدية للأحداث والمبادرات التي نظمتها النمسا في نطاق السنة الدولية لكبار السن يمكن أن نميز الاتجاه التالي: إن المجتمع الذي يزداد فيه عدد المسنين يتلقى اهتماماً متزايداً في سياق السياسات الاجتماعية في النمسا. ويكمel هذا الإنجاز الزيادة في التقارير التي تقدمها وسائل الإعلام في النمسا بشأن الموضوعات المتصلة بكبار السن.

وتمكننا أيضاً من أن نقدم حججاً مقنعة بشأن إعادة توجيه أنماط السياسات التي تستهدف كبار السن صوب مبادئ الأمم المتحدة لكبار السن وفي هذا الصدد فإننا نقوم بعمل ملموس في إعادة توجيه السياسات النمساوية

في وجود مجتمع يزداد عدد المسنين فيه يجري تناوله في أكثر من ألف حدث ومبادرة، وفي نفس الوقت تتخذ إجراءات مستهدفة ومعززة على المستوى السياسي. واسمحوا لي أن أقي الضوء على بعض هذه المبادرات.

بدأت السنة الدولية لكبار السن في النمسا في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ بالاحتفال باليوم الدولي لكبار السن وكان شعار هذا اليوم "الحوار بين الأجيال": يوم العمل من أجل تفاصيل أفضل بين الأجيال" وفي هذا اليوم نظم أكثر من ٣٠٠ حدث في جميع أنحاء البلاد بدءاً من التشاور بشأن الرعاية الصحية المجانية إلى البرامج المكرسة للحوار بين الأجيال.

وبدأنا أيضاً عدة منافسات ترمي إلى تنفيذ أهداف هذه السنة. وإحدى المنافسات على المستوى المحلي، تقدم مشاريع ومبادرات تشجع على تنفيذ مفهوم التضامن بين الأجيال.

وحائزة الدولة النمساوية للصحافة الموجهة للأسرة تعكس شعار السنة الدولية: "صوب مجتمع لكل الأعمار".

وفي نيسان/أبريل شاركت الوزارة الاتحادية للبيئة والشباب وشؤون الأسرة والوزارة الاتحادية للتعليم والشؤون الثقافية في إجراء منافسة لتقديم المشروعات الطويلة الأجل المكرسة لموضوع الحوار فيما بين الأجيال وتستهدف هذه المنافسة الطلبة ومنظمات الشباب بالإضافة إلى المسنين الراغبين في التفاعل مع الأجيال الشابة.

وفي نطاق اللجنة الوطنية النمساوية بدأنا في تشكيل سبعة أفرقة عاملة لتطوير وتحسين سياسة شاملة لكبار السن في البلاد، يشارك فيها أكثر من ٥٠٠ شخص فاعل تقع عليهم مسؤولية تحليل التحديات المقبلة بشأن اتجاه مجتمع يزداد عدد المسنين فيه ووضع أساس سليم للبرامج المستدامة والطويلة الأجل.

ولأول مرة في النمسا تعد هذا العام دراسة علمية شاملة بشأن حالة الأشخاص المسنين. ونتائج هذه الدراسة ستقود عملنا في المستقبل. ويوفر التقرير معلومات محددة بشأن حالة الإسكان وأساليب الحياة والشبكات الأسرية والرعاية الصحية والمشاركة الاجتماعية لكبار السن في النمسا. وتقوم هذه المبادرة

السنوي الطبيعي، بالإضافة إلى الشيخوخة المستمرة للسكان التي بدأت بالفعل في عقود سابقة. وتبين الإحصاءات أيضاً أن الاتجاه صوب الشيخوخة له أثر ملحوظ على عدد السكان من النساء وخاصة في المناطق الريفية في بلدنا.

وهذا يزيد من الحاجة الحاجة، المشار إليها في خطة تكافؤ الفرص لنساء شيلي للفترة ١٩٩٩-١٩٩٤، إلى ضرورة وضع سياسات وبرامج تراعي الأحوال الخاصة بالنساء المسنات. وتشمل هذه الأحوال مشاكل التحلل الأيضي الخاص ببيولوجيا المرأة، والمشاكل النفسية الناجمة عن عدم الاعتراف بالحالة الاجتماعية للمرأة، كوجود نسبة أعلى من النساء المسنات الفقيرات وربات الأسر، أو اللاتي يعتمدن على الغير.

وهناك برامج نوعية للنساء تسير جنباً إلى جنب مع البرامج الخاصة من أجل زيادة وتحسين الخدمات التي تقدم إلى كبار السن من الفقراء وتحسينهم على المشاركة في الحياة الاجتماعية. ونتيجة لذلك، قامت شيلي في هذا العقد الذي يشرف على نهايته بتحفيض النسبة المئوية للأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن ٦٠ سنة والذين يعيشون في فقر من ٤٠٪ في المائة إلى ١٠٪ في المائة. ومن بين البرامج التي وضعناها في هذا الصدد، يمكننا أن نبرز البرامج التالية:

وفيما يتعلق بالصحة يجري تنفيذ خمسة برامج لجسم مشاكل التغذية والتعليم والرعاية الذاتية للمسنين مع توفير الثقافة الخاصة بالحياة الصحية السليمة.

وفي مجال الإسكان، توجد برامج لإصلاح مساكن المسنين الفقراء ولتلبية احتياجاتهم السكنية الأساسية.

وبالنسبة للتنمية الاجتماعية، يجري تنفيذ ١٣ برنامجاً لتحسين الأحوال المعيشية للسكان المسنين. وفي هذا المجال، قام صندوق التضامن والاستثمار الاجتماعي منذ عام ١٩٩٦ بوضع برنامج عنوانه "مزيد من الحياة لسنوات العمر"، وهو موجه إلى الفقراء، ممن تزيد أعمارهم عن ٦٥ سنة. وهناك مكونان لهذا البرنامج. الأول يسمى "خدمات المسنين" وهو يرمي إلى توفير خدمات على صعيد المجتمع المحلي وتسييل فرص الوصول إلى الخدمات العامة المتاحة داخل المجتمع المحلي وخارجيه. أما المكون الثاني فيقدم مبالغ مالية صغيرة إلى منظمات

ذات الصلة من خلال عدد من التدابير التي تحظى باهتمام كبير من جانب الجماهير.

تود النمسا أن تؤكد أن السنة الدولية لكبار السن التي وضعتها الأمم المتحدة ستكون حافزاً كبيراً لإجراء مناقشة متعمقة واسعة بشأن حالة المسنين. ونعتقد أن هذه السنة تعزز الفرض أمام مواطنينا المسنين للمشاركة في المجتمع وتوضح صورة كبار السن بشكل إيجابي.

وفي هذا السياق نود أن نشير بالتفاصي والإصرار للذين أبدتهم السفيرة جوليا الفاريز التي جعلت السنة الدولية لكبار السن، حقيقة واقعة.

وفي متابعة نتائج السنة الدولية لكبار السن سنواصل السعي إلى تحقيق هذه الأهداف بغية تنفيذها بشكل مستدام.

السيد لارين (شيلي) (تكلم بالاسبانية): في ١ تشرين الأول/أكتوبر احتفلنا بالاليوم الدولي لكبار السن وأكدا من جديد التزامنا بخطبة عمل فيينا الدولية للشيخوخة التي اعتمدت في ١٩٨٢ في الجمعية العالمية للشيخوخة خطبة العمل هذه مثال واضح يبين كيف يمكن لمجتمع دولي منظم من أن يسهم بحزم فيتناول الموضوعات التي تعتبر الشاغل اليومي لشعوبنا بشكل فعال.

وعلى الرغم من ذلك فإن الرخص الحيوي الذي أعطي لهذا الموضوع من جانب الأمم المتحدة ما كان يمكن أن يكون له معنى إلا بالالتزام الفعال من جانب الحكومات بتنفيذ توصيات خطبة العمل وفي هذا السياق يسعد حكومتي أن تذكر أن شيلي بدأت في ١٩٩٠ سلسلة من الأعمال التي ترمي إلى تناول حالة كبار السن على نحو شامل ومنظم. وفي ذلك العام قامت إدارة السياسات الخاصة بالجماعات التي لها أولوية في الشعبة الاجتماعية بوزارة التخطيط بوضع استراتيجية وطنية في هذا المجال. وبعد إجراء عملية التحليل اللازم اعتمدت حكومة شيلي في ١٩٩٣ سياسة وطنية للمسنين وكبار السن وأنشأت اللجنة الوطنية لكبار البالغين ولجانها الإقليمية لدراسة صيغ تنفيذ تلك السياسة الوطنية. واكتسبت هذه العملية أهمية خاصة في بلدي لأن تحليل الاتجاهات والتغيرات الديمografية يبين خصائص مرحلة متقدمة من التحول الديمografي وهي مرحلة وجدت شيلي نفسها في خضمها. وابتداءً من الفترة ٢٠٠٠-١٩٩٥ ترجمت هذه الخصائص التي تناقص في النمو السكاني

وفي مجال التعليم والتدريب، توجد برامج موجهة إلى الترويج الثقافي للكبار السن والتدريب على المهارات تحريرياً وشفوياً.

وأخيراً، أود أن أذكر أن شيلي احتفلت بيدها السنة الدولية للكبار السن بعقد اجتماع حاشد رابع للكبار السن تحت شعار "نعيش حيواتنا" وذلك لمدة ثلاثة أيام. وبإضافة إلى ذلك، حددنا رسمياً يوم ١ تشرين الأول/أكتوبر من كل عام للاحتفال به "يوم كبار السن، وبجعلنا شهر تشرين الأول/أكتوبر كلها شهرًا لكبار السن".

وعلاوة على ذلك، فسر بلدي موضوع السنة الدولية "نحو مجتمع للكبار الأعمار" بأنه دعوة إلى العمل للقضاء على كل أشكال التمييز ضد المسنين في مجتمعنا. وبالتالي، فإن الهدف الرئيسي لسياسةنا الوطنية فيما يتعلق بكبار السن يتمثل في تحقيق تحول ثقافي يؤدي إلى تحسين معاملة كبار السن. وهذا مسعى تشتراك فيه كل الجهات الفاعلة في المجال الاجتماعي في البلاد.

لقد كان هذا عرض موجز للإجراءات المحددة التي تتتخذها حكومة شيلي لتحسين ظروف المعيشة لكبار السن، وفاءً منها بالتزامها الرسمي الذي تعهدت به في فيينا قبل ١٨ عاماً. وفي هذا الصدد، ترى حكومة شيلي أنه من الضروريمواصلة العمل الذي تقوم به منظمتنا فيما يتعلق بموضوع الشيخوخة، والذي توجهه أمانة المنظمة بكفاءة في الاتجاه الصحيح.

وسنحتفل عما قريب بالذكرى السنوية العشرين لخطة عمل فيينا الدولية للشيخوخة، وترى حكومة شيلي في هذه المناسبة أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يجتمع في عام ٢٠٠٢ من أجل تحليل التقدم المحرز ووضع مبادئ توجيهية واستراتيجيات طويلة المدى للسنوات المقبلة، التي تدل المؤشرات الديمografية على أنها ستتمدد باستمرار تزايد نسبة الشيخوخة بين سكاننا.

السيد مارافال (اسبانيا) (تكلم بالأسبانية): في الوقت الذي أؤيد فيه تمام التأييد البيان الذي أدلت بهاليوم ممثلة فنلندا باسم الاتحاد الأوروبي، يود وفد بلادي أن يدلي بهذا البيان الإضافي لنشاطكم تجربتنا الوطنية فيما يتعلق بالسنة الدولية للكبار السن والأنشطة الازمة لمتابعتها على نحو مرض.

المسنين التي يتعين عليها تقديم طلبات تنافسية للحصول على هذه الأموال من أجل تنفيذ مبادراتها الخاصة.

وتوفر رحلات مدعاة لهم لزيارة المجتمعات الصحية، بالإضافة إلى وسائل مواصلات مطوعة لتلبية احتياجاتهم؛ وإزالة الحاجز التي تعيق حركتهم في المباني؛ ووضع برامج خاصة للمسنين في جامعات عديدة؛ وإحداث تحول كبير في الصورة العامة لكبار السن، خصوصاً نظره النساء المسنات والطريقة التي يُنظر بها إليهن.

وفيما يتعلق بناوحي القصور المشار إليها، هناك ثلاثة ميادين يجري النظر فيها بشكل خاص وهي: الأولوية التي ينبغي إيلاؤها للعنایة بالمسنين الذين يعتمدون على الغير، لا سيما ضحايا مرض "الزايمر" وغيره من أمراض العته؛ وال الحاجة إلى الترويج لبرامج مرنة ومتنوعة لدعم الأسر التي ترعى أشخاص مسنين، وال الحاجة إلى تعزيز برامج شاملة للرعاية الاجتماعية الصحية.

وأود أن أذكر جانباً آخر يتصل بنظامنا الخاص بالضمان الاجتماعي. من الموضوعات المدرجة على جدول أعمالنا الوطني الذي أسهمت السنة الدولية بآراء جديدة ولا فتة للنظر فيها بحث السبل التي تكفل زيادة مرونة نظام التقاعد وجعله أكثر تكييناً مع الواقع الجديد للمسنين. ولا بد من القول بأنه قد حدث تحول في نظره الم世人ين إلى الشيوخوخة وفي نظره المجتمع إلى الم世人ين؛ فنجد اليوم أن الشخص الذي يبلغ ٦٥ عاماً في إسبانيا لا يمكن اعتباره بصفة عامة من الم世人ين، أو غير ناشط أو مريض. ولو أضفنا إلى ذلك الزيادة الكبيرة في متوسط العمر المتوقع الذي يصل في بلدنا إلى ٨٠ سنة تقريباً، خصوصاً بين النساء، فإنه يكون بواسعنا أن نتفهم بسهولة الحاجة إلى أن نطوي تشرعياتنا بالنسبة للتقادع بما يتمشى مع هذه التحولات، وأن نشجع على وضع صيغ أكثر مرونة في نظامنا الخاص بالضمان الاجتماعي.

وفي إطار تجربتنا الوطنية أود أن أشير إلى اتفاق هام وقعته الحكومة الإسبانية مع النقابات منذ أسبوعين بشأن زيادة معاشات التقاعد وتحسينها. وأود أيضاً أن أبرز حقيقة أن إسبانيا، أعدت دورة دراسية توهل لنيل درجة الماجستير في علوم الشيوخوخة الاجتماعية في البرازيل للمهنيين الأبيبرو - أمريكيين. وشاركت أيضاً في تمويل مؤتمر شبكات الإذاعة والتلفزيون للبالغين الكبار في الأرجنتين.

وعلى الرغم من أن السنة الدولية لكبار السن لن تنتهي إلا في كانون الأول/ديسمبر، يمكننا القول إنها

لقد كان الاحتفال بتلك السنة الدولية في إسبانيا عنصراً حفزاً حاسماً لزيادة اهتمام مجتمعنا بحاله كبار السن والمسائل المتعلقة بالشيوخوخة. كما أنه ولد العديد من الأنشطة والمناقشات والمقترنات التي نراها ذات أهمية كبيرة والتي سأشير إليها بإيجاز.

ومن المهم أيضاً أن أوضح أن تلك السنة الدولية عززت بشكل كبير تحرك رابطات الم世人ين في إسبانيا، لا سيما من خلال مجلس الدولة لكبار السن.

وكما ذكرنا في شهر شباط/فبراير الماضي خلال اجتماع لجنة التنمية الاجتماعية، فقد أنشأنا في نهاية عام ١٩٩٧ لجنة التنسيق الوطنية للسنة الدولية لكبار السن. وتضم هذه اللجنة، التي يرأسها وزير العمل والشؤون الاجتماعية، المنظمات غير الحكومية الممثلة في مجلس الدولة لكبار السن؛ وممثلين عن المجالس الإقليمية الـ ١٧ لكبار السن؛ وممثلين عن المنظمات غير الحكومية التي لها طابع عام؛ وممثلين عن الجامعات والمؤسسات المرتبطة بالشركات الكبرى والكيانات المالية؛ وأخيراً ممثلين عن الدولة وعن الحكومات الإقليمية والمحلية. وفي بداية هذا العام، الذي صادف بدء السنة الدولية، بدأت لجنة التنسيق الوطنية برنامجاً لأنشطة العام تجاوز عددها في نهاية المطاف ألف احتفال ونشاط. وتحتل هذه الاحتفالات والأنشطة بالسنة الدولية وقد أقيمت على كل الأصعدة المحلية والوطنية بما في ذلك المجتمعات المحلية المستقلة ذاتياً.

وتضمنت الأنشطة الوطنية - بالإضافة إلى حملة الدعاية عن السنة الدولية والتداريب الأخرى المتعلقة بالترويج لها - تنظيم حملة لتعزيز الأنشطة التطوعية التي يقوم بها كبار السن بأنفسهم، وإجراء تقييم للخطوة الوطنية للشيوخوخة التي تشكل جـزءاً لا يتجزأ من سياستنا الخاصة بكبار السن التي اعتمدت في عام ١٩٩١ لهذا العقد. وقد بين هذا التقييم وجود جوانب إيجابية وإنجازات هامة، إلا أنه كشف أيضاً عن وجود نواحي قصور كبيرة تقوم الآن بتصويبها في خطوة جديدة.

ومن بين أوجه التقدم التي تحققت في هذه الفترة تبرز الأوجه التالية: تعميم نظام المعاشات الحكومية وتحسينه؛ وإدخال تحسينات على برامج الصحة الوقائية والصحة العامة؛ وتحقيق نمو كبير في المساعدات التي تقدم إلى كبار السن في منازلهم و توفير الرعاية المنزلية لهم من الخارج؛ ووضع برامج لتحسين نوعية الحياة؛

التنمية الاجتماعية، قد تدفعنا أيضاً إلى عقد اجتماع عالمي في ٢٠٠٢.

لهذه الأسباب، ومع مراعاة أن المسائل المتعلقة بالشيخوخة والسياسات الخاصة ببار السن تحظى بالأولوية في بلادي، أعربت إسبانيا عن رغبتها في أن تستضيف الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة في عام ٢٠٠٠ في حالة التوصل إلى توافق في الآراء بشأن عقدها.

وقد عرض وزير خارجية بلادي هذه الرغبة في بيانه في المناقشة العامة، ونود الآن أن نؤكد من جديد هذه الدعوة.

في الختام، ترى إسبانيا من الضروري أن يولي اهتمام عالمي أكبر للمسائل المتعلقة بالشيخوخة في مختلف المحافل الدولية. وينبغي أن نعي أننا نتكلم عن مسألة كانت تؤثر أساساً على البلدان النامية عندما اعتمدت خطة العمل الدولية للشيخوخة في عام ١٩٨٢؛ ولكنها أصبحت، على نحو متزايد، محل اهتمام جميع البلدان. وهذه الاعتبارات كلها تكمّن وراء العرض الذي تقدمنا به لاستضافة الاجتماع في سنة ٢٠٠٢، ونأمل أن يتمّ في القريب العاجل قرار بقبول عرضنا بتوافق الآراء.

السيد دوانتاسيونغ (جمهوريّة لاوس الديمقراطية الشعبية) تكلم بالإنكليزية: إنّ الشيخوخة السكان أصبحت الآن إحدى القضايا العالمية التي تثير القلق؛ وقد تزداد سوءاً إن لم تعالج المشكلة على نحو سليم في القرن المقبل. ووفقاً للبيانات الديمografية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، يُقدر عدّد كبار السن البالغين من العُمر ٦٠ سنة أو أكثر بحوالي ٦٠٠ مليون شخص في هذا العام - عام ١٩٩٩. ومن المتوقّع أن يزداد هذا العدد ويصل إلى ١,٩ بليون شخص مع حلول عام ٢٠٥٠ وحينئذ سيكون عدّد كبار السن مساوياً لعدّد الأطفال في العالم.

في ١٩٨٢ اعتمدت الجمعية العالمية للشيخوخة التي عقدتها الأمم المتحدة خطة العمل الدولية للشيخوخة. وبالإضافة إلى ذلك اعتمدت الجمعية العامة في دورتها السادسة والأربعين مبادئ الأمم المتحدة المتعلقة ببار السن (القرار ٩١/٤٦، المرفق) وكأساس لصياغة السياسات الوطنية المتعلقة بالشيخوخة حددت خطة العمل الدولية للشيخوخة ومبادئ الأمم المتحدة مجموعة

أوفت بسعة بتوقعاتنا الأولى، فقد ولّدت السنة الدولية اهتماماً كبيراً بالمسائل المتعلقة بالشيخوخة وحالة كبار السن، وأعطت هذه المسائل بعدها جديداً لا يرتكز النهج الأساسي فيه على تبعية كبار السن ولكن بالأحرى على فدراتهم كعناصر فاعلة للتنمية في مجتمعاتنا. ونسعى إلى إعطاء هذا المفهوم صيغة رسمية في تعبير "شيخوخة نشطة وصحية".

وفي قرار لجنة التنمية الاجتماعية ٢/٣٧ طلبت اللجنة إلى الأمين العام أن يتّمّس آراء الدول والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص فيما يتعلق بتحديث خطة العمل الدولية للشيخوخة، وحول استصواب وجدوئي إجراء استعراض في عام ٢٠٠٢ لنتائج الجمعية العالمية للشيخوخة بما في ذلك العلاقة المتبادلة بين الشيخوخة والتنمية. ونرى أن هذه المشاورات التي تتعلّق بمختلف الخطوات التي ستتّخذ في السنوات القليلة القادمة لتوفير متابعة صحيحة للسنة الدولية لكبار السن، تأتي في الوقت المناسب.

وعلى نحو أكثر تحديداً، واستجابة للأسئلة المطروحة في القرار ٢/٣٧ أود أولاً، أن أكرر التأكيد على أن إسبانيا تواافق على أن يعقد في عام ٢٠٠٢ مؤتمر عالمي لاستعراض نتائج الجمعية العالمية الأولى للشيخوخة، التي عقدت في فيينا في عام ١٩٨٢. ونرى أن هذا التجمع في عام ٢٠٠٢ الذي يمكن أن يُسمى الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة، ينبغي أن يكون عنصراً أساسياً في أنشطة متابعة السنة الدولية وينبغي أن يمكننا من صياغة استراتيجية طويلة الأجل بشأن الشيخوخة تأخذ في الاعتبار آخر الاتجاهات في عملية الشيخوخة في مجتمعنا، وأثار تلك الاتجاهات. وهنا يجب أن يكون مفهوم مجتمع لكل الأعمار هو المحك.

ونرى أيضاً أن العلاقة المتبادلة بين الشيخوخة والتنمية يحب أن تستكشف بالكامل، كما بينت، وعن حق، لجنة التنمية الاجتماعية. وفي هذا السياق، نرى أن الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة ينبغي أن تولي اهتماماً خاصاً لمشاكل الشيخوخة في البلدان النامية. بهذه المشاكل ليست شاغلاً مقصوراً على تلك البلدان وحدها، ولكنها أمور محل اهتمام عالمي.

وفي ضوء كل هذه الاعتبارات يبدو لنا أن العمل ينبغي أن يبدأ بتحديث خطة العمل الدولية للشيخوخة. ونتائج عملية التحديث التي يمكن أن تضطلع بها لجنة

وعروض للأزياء التقليدية في لاو، في البرنامج الذي نظمته الدولة هذا العام في فييتنام العاصمة، وفي مدن أخرى.

وكل هذه الأنشطة تستهدف زيادة الوعي العام بقضايا الشيخوخة الداخلة في إطار موضوع "نحو مجتمع لكل الأعمار". ومن خلال هذه الأحداث تأمل بكل إخلاص أن تُعزز الصلة بين الأجيال في مجتمعنا.

ويتيح الاحتفال بالسنة الدولية لكبار السن فرصة طيبة للدول الأعضاء كي تتعاون بصورة وثيقة مع منظومة الأمم المتحدة، وأن تتبادل الخبرات، وتتبني الأفكار والسياسات ذات الصلة التي يمكن تحقيقها في أوطانها. ويأمل وفد بلدي أن تُسهم نتيجة مناقشتنا التي تستغرق يومين في نجاح الجهود الرامية إلى وضع استراتيجية عملية الوجهة بشأن الشيخوخة، للألفية الجديدة. وبهذه الروح ينبغي لكل البلدان في شتى أنحاء العالم أن توحد جهودها وتجدد سبلاً فعالة لبناء مجتمع حقيقي لكل الأعمار، مجتمع يمكن أن يستفيد منه كل الناس، بمن فيهم كبار السن.

السيد ساتوه (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أنأشيد بكم، يا سيادة الرئيس، لإتحاكم لنا فرصة هامة كي تتبع السنة الدولية لكبار السن. كما أود أن أضم صوتي إلى أصوات من أعربوا عن تقديرهم الخالص للسفير ألفاريز من الجمهورية الدومينيكية، الذي أدى دوراً هاماً في الجهود الرامية إلى إدراج مسألة كبار السن في جدول الأعمال الدولي.

ومن دواعي سرورنا أن نتمكن من الاحتفال بالسنة الدولية لكبار السن في هذا العام المنصرم، وقبل بداية الألفية الجديدة. إن موضوع السنة الدولية وهو "نحو مجتمع لكل الأعمار" يبرز أهمية تعزيز التضامن بين البشر من كل الأجيال. وسيتعين بذلك مزيد من الجهد لترسيخ هذه الفكرة القيمة في الألفية الجديدة.

وحسبيما يحرى التشديد عليه في أحيان كثيرة، فإذا حظي المسنون بالرعاية الكافية والبيئة الممكنة في سياق مراحل الشيخوخة، فإن هذا يمكن أن يوفر طائفة عريضة من الفرص، سواء في حياة الأفراد أو للمجتمع نفسه. فالزيادة غير المسبوقة في طول العمر والمفترضة بالابتكار التكنولوجي والعلمية، يمكن أن تتيح لنا تحقيق "الشيخوخة النشطة"، التي في ظلها يمكن لكبار السن

من الأهداف والمقاصد التي ينبغي أن يتحققها المجتمع العالمي عندتناول هذه المسألة.

و قبلت الدول الأعضاء خطة العمل الدولية للشيخوخة ومبادئ الأمم المتحدة المتعلقة بكبار السن، باعتبارها مبادئ توجيهية للعمل الوطني. بيد أن البلدان المختلفة تتبع طرقاً مختلفة لتحقيق الأهداف التي حددتها خطة العمل الدولية، وذلك على أساس واقعها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والديني. وبالنسبة لنا في لاو، فإن مجتمعنا يؤيد الروابط الأسرية القوية. ووفقاً لثقافتنا وتقاليدنا تحمل الأسرة المسؤولية الأساسية عن رعاية أفرادها المسنين. ولا يعني ذلك أن الحكومة غير مسؤولة عن كبار السن: بل على العكس من ذلك فإن الحكومة، وكمسؤلية تتعلق بالسياسة العامة، تفعل كل ما هو ممكن من الناحية الإنسانية لمساعدة الأسر على رعاية أفرادها من كبار السن.

كذلك فإن الوزارات وسلطات المقاطعات والأحياء وغيرها من الهيئات الحكومية، ملزمة أيضاً بالعناية بالمتقاعدين وكبار السن من موظفيها. ووفرت الحكومة للوزارات وسلطات المحليية الأموال اللازمة لبناء مجتمعات للمتقاعدين. وفي حالات أخرى تساعد الحكومة كبار السن بإمدادهم بممواد البناء لاستخدامها في بناء مساكنهم وفقاً لرغباتهم. ويشكل المعاش الوطني مصدراً آخر من مصادر الدخل لكبار السن. وفي المستشفيات العامة يتلقى كبار السن العلاج مجاناً أو بتكاليف مخفضة. لقد حققنا إنجازات كثيرة ولكن لا يزال أمامنا الكثير؛ وقد عقدت الحكومة العزم على أن تتخذ خطوات أخرى للنهوض بنوعية الحياة لكبار السن.

واستعداداً للاحتفال بالسنة الدولية لكبار السن أنشأنا لجنة وطنية، وتكلّمون هذه اللجنة من وكالات حكومية: وزارة العمل والرفاه الاجتماعي، ووزارة الصحة العامة، والاتحاد النسائي في لاو، وجبهة لاو للتعمير الوطني والنادي الوطني للمتقاعدين.

واحتفالاً بالسنة الدولية، نظمت اللجنة في فييتنام حلقات دراسية ومؤتمرات ودورات تدريبية للمتدربين في مجال رعاية المسنين. وفي بداية هذا العام نظمت حملة لإجراءفحوصات طبية شاملة لكبار السن في مدن كثيرة في جميع أرجاء البلاد. كما عقد اجتماع ونظمت مسيرة سلمية لتكريم كبار السن، وأدرجت حفلات موسيقية ومسابقات رياضية ومعارض للصناعات اليدوية

بتنظيم احتفالات عديدة خلال هذه السنة الدولية لكبار السن.

كما تعمل الحكومة اليابانية على إنشاء نظام ضمان الاجتماعي جديد لتأمين الرعاية الطويلة الأجل، وهو نظام يستهدف كفالة الخدمات الضرورية لمن يحتاجون إلى رعاية طويلة الأجل.

وعلى الصعيد الدولي، اقترح ريوتارو هاشيموتو، رئيس الوزراء الياباني السابق، في مؤتمر قمة ليون الذي عقدته مجموعة السبع في عام ١٩٩٦ "مبادرة من أجل عالم يوفر الرعاية". بهدف تعزيز مفهوم "الشيخوخة النشطة". وبعد ذلك، عقدت اليابان سلسلة من المؤتمرات، منها الاجتماع الوزاري لشرق آسيا المعنى بمجتمعات الرعاية، المعقود في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، واجتماع لكبار المسؤولين، عُقد في كانون الثاني/يناير من السنة الماضية. كما رعت اليابان في نيسان/أبريل من السنة الماضية ندوة دولية بعنوان "المبادرات الصحية في ظل الأزمة الاقتصادية الآسيوية" وذلك لكي تساعد على التخفيف مما خلفته الأزمة المالية في شرق آسيا من تأثيرات سلبية على الرعاية الصحية في البلدان التي مستها الأزمة. هذا بالإضافة إلى الدعم المالي الذي قدمته اليابان إلى البلدان التي أصابتها الأزمة المالية.

كما توفر اليابان التدريب لموظفي من البلدان النامية مسؤولين عن إدارة نظم الضمان الاجتماعي. وفي أيلول/سبتمبر من هذه السنة، عقدت اليابان ندوة دولية في طوكيو بشأن "الشيخوخة النشطة".

ويلزم أن يبذل جميعاً جهوداً مطردة لكي يتحقق الهدف المتمثل في إيجاد "مجتمع لكل الأعمار". وحسبما أشار الأمين العام في تقريره، فإن علينا أن نسعى لتحقيق هذا الهدف من منظور متعدد الأبعاد، لا يأخذ في الحسبان مجرد حالة كبار السن فحسب بل يراعي أيضاً نماء الفرد طول العمر، والعلاقات متعددة الأجيال، والتفاعل بين شيخوخة السكان والتنمية. وفي هذا السياق يُرحب وفدي بالجهود المتواصلة التي تبذلها الأمانة العامة لإعداد استراتيجية طويلة الأجل بشأن الشيخوخة، وهي الاستراتيجية التي ستناقش في الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة.

والى جانب من ناحيتها، تدعو المجتمع الدولي إلى تكريس مزيد من الاهتمام للأمن البشري ونحن ندخل

أن يشتراكوا في طائفة عريضة من الأنشطة المحلية، فضلاً عن الأنشطة الدولية. وهذا سيؤدي بنا إلى تحقيق "مجتمع لكل الأعمار" بمعنى الكلمة.

وما يتعين علينا عمله الآن وفي السنوات المقبلة هو بذل أقصى جهودنا في مجال تعزيز تمكين كبار السن وفي مجال زيادة فرصهم للمشاركة. وغني عن القول إن العناية بكبار السن ينبغي أن تكون عنصراً أساسياً في مفهوم "مجتمع لكل الأعمار".

وبينما ينبغي للحكومات، المركزية منها والمحلية، أن تقود هذه الجهود، فإن الأدوار التي ينبغي أن يقوم بها المجتمع المدني والمتطوعون، فضلاً عن وسائل الإعلام، تُعد ضرورية لنجاح هذا المسعى. ومن الأهمية بمكان تحقيق الربط الشكي والشراكة فيما بين هذه الأطراف الفاعلة وتحقيق التعاون بينها وبين الحكومات، وذلك لكي تتوصل إلى "مجتمع لكل الأعمار".

إن الشيخوخة مسألة متزايدة الأهمية في اليابان. ذلك أن مجتمعنا يشيخ بسرعة غير مسبوقة، بل أسرع مما يحدث في أي مجتمع آخر في العالم. فالليوم يوجد بين كل سته يابانيين شخص واحد يزيد عمره على ٦٥ سنة، ومن المتوقع أن يكون ثلث السكان في سنة ٢٠٥٠ قد بلغوا الخامسة والستين أو تجاوزوها. وفي البيئات الاجتماعية التي يعيش فيها الآباء والأزواج الشبان بمعزل عن بعضها البعض، تعتبر العناية بكبار السن مسألة لا بد من أن يعالجها المجتمع ككل.

وبغية التصدي لهذه المسألة، سن البرلمان الياباني في عام ١٩٩٥ القانون الأساسي المتعلق بتدابير التواؤم معشيخوخة المجتمع، وهو قانون ينص على التدابير اللازم اتخاذها، مع اعتبار الاستقلال والتضامن مبدأين توجيهيين في هذا الصدد. ومن الواضح أن هذا يعكس مبادئ الأمم المتحدة المتعلقة بكبار السن.

وتحقيقاً للغرض الذي يستهدفه هذا القانون، تعمل حكومة اليابان الآن على تعزيز الشراكات مع الحكومات المحلية والمنظمات غير الحكومية، كما أنشئ في تشرين الأول/أكتوبر من السنة الماضية مؤتمر اليابان للمنظمات غير الحكومية بغرض تعزيز التعاون فيما بين المنظمات غير الحكومية المشاركة في الأنشطة المتصلة بالشيخوخة. وبالإضافة إلى ذلك، قامت المنظمات المعنية، فضلاً عن الكثيرون من الحكومات المحلية

وتود تونس أن تشدد على الصلة القائمة بين الشيخوخة والتنمية. فنحن نرى من الصعب أن نضمن لكبار السن شيخوخة مطمئنة في مجتمعات تعاني من الفقر وتجتاحها، علاوة على ذلك، الصراخات المسلحة والكوارث الطبيعية. وتدعو تونس في هذا الصدد إلى التضامن الدولي لإنهاء صور التفاوت القائمة بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة؛ بين من يمتلكون الموارد الكافية التي توفر لمواطنيهم شيخوخة سعيدة وما يكفي لمعيشتهم، ومن لا تكفي مواردهم الهزيلة لتلبية الكثير من احتياجات شعوبهم، وبخاصة المسنون منهم.

وبغية تعزيز روابط التضامن، اقترح رئيس جمهورية تونس، السيد زين العابدين بن علي، أن ينشئ المجتمع الدولي صندوقاً عالمياً للتضامن تجمع فيه اشتراكات طوعية من أجل مشاريع التنمية في أشد المناطق فقراً.

وتولى الأولوية في سياسة تونس الاجتماعية لكبار السن. وهذا نهج ليس جديداً، فهو ينبع من القيم الأساسية الكامنة في نسيجنا الاجتماعي. الواقع أن كبار السن في مجتمعنا، كما في المجتمعات أخرى كثيرة، كانوا دائماً مورداً قيماً تدينه له الأسر والمجتمع بأسره، بالاحترام والحب والعطف. وقد تعزز ذلك النهج بالقانون رقم ١١٤-٩٤ المؤرخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، بشأن حماية كبار السن، الذي هو شرعة لحقوق كبار السن. فهو مصمم بحيث يعزز التضامن الأسري والرعاية المنزلية لهؤلاء الأفراد، ويحسن المساعدة المؤسسية لهم، ويوفر لهم التغطية الضرورية من الرعاية الصحية.

وقد نفذ بلدي استراتيجية لحماية كبار السن تقوم أولاً على كفالة الدعم الاجتماعي لهم من خلال صناديق الضمان الاجتماعي؛ وثانياً تقديم المساعدة المادية في البيت لمن يحتاجها منهم؛ وثالثاً تقديم المساعدة المادية للأسر التي تؤوي كبار السن المحتجزين ممن يفتقرن إلى الدعم الأسري؛ ورابعاً إنشاء أفرقة متقللة متعددة التخصصات تقدم الرعاية الطبية المنزلية لكبار السن؛ وخامساً تنفيذ برنامج لتحسين أحوال رعاية وحماية كبار السن في مراكز للمسنين؛ وسادساً توفير العلاج المجاني والرعاية بالمستشفيات في مؤسسات الصحة العامة لكبار السن المحتجزين؛ وسابعاً الترتيب لإنشاء وتشغيل مرافق خاصة لحماية المسنين؛ وثامناً إعداد دورات دراسية طبية تمنح دبلومات في مجال طب الشيخوخة.

الألفية الجديدة. ونحن نعني بالأمن البشري، حماية سلامة البشر وكرامتهم من كل أنواع الأخطار، التي تتراوح بين الفقر والصراع وتغيير المناخ وبين المخدرات والأمراض المعدية. ولا بد من أن يكون كبار السن الذين هم الأكثر عرضة لكل خطر من هذه الأخطار أو المستفيدين من نهج السياسة العامة هذا الذي ددعوا إليه.

وإدراكاً لهذا، أود أن أعيد تأكيد تصميم الحكومة اليابانية علىبذل قصارى جهودها من أجل إقامة مجتمع لكل الأعمار، على الصعيدين الوطني والدولي.

السيد الشواشي (تونس) (تكلم بالفرنسية): من دواعي سعادة تونس أن تنضم إلى المجتمع الدولي اليوم في الاحتفال بالسنة الدولية لكبار السن. ويرحب بلدي بأن يحتفل بعام ١٩٩٩ - آخر أعوام القرن - تحت شعار التضامن الاجتماعي لإقامة مجتمع لكل الأعمار. وهذا العام معلم بارز يجعل جميع أمم العالم تدرك أهمية ظاهرةشيخوخة السكان. وتونس تؤيد البيان الذي أدى به ممثل غيانا نيابة عن مجموعة الـ ٧٧.

إن التغيرات الاقتصادية والاجتماعية الجذرية التي جرت في العالم خلال هذا القرن، والتقدم المحرز في مجال العلم والتكنولوجيا، ولا سيما في الميدان الطبي، كانت لها آثار حميدة، فحسنت معيشة الناس وزادت متوسط العمر المتوقع، في الأعوام الخمسين الماضية بمعدل ٢٠ عاماً.

وطول العمر هذا حقل جديد على البشرية، وعليها جميماً أن ترتاده ونستكشفه معاً. ويجب أن نعد أنفسنا لمواجهة هذا التحدي الجديد حتى يمكن أن نعزز الأحوال المعيشية الطيبة لكبار السن.

وفي هذا السياق تظل خطة عمل فيينا الدولية لعام ١٩٩٢ بشأن الشيخوخة، والقرار ٩١/٤٦ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ الذي حدد مبادئ الأمم المتحدة الرامية إلى تمكين كبار السن من التمتع على نحو أفضل بسنواتهم الممتدة، النقطة المرجعية المفضلة لتوجيهه سياساتنا وأعمالنا في هذا المجال. وعليها أن تكفل الأنشطة الاجتماعية لكبار السن ونضمن مشاركتهم الكاملة في الأنشطة الاجتماعية، ونوفر احتياجاتهم ونعزز نموهم الشخصي مع الحفاظ على كرامتهم.

إن عالم المنافسة لا يجب بالضرورة أن يكون عالماً لتنامي التفاوت والاضطراب الاجتماعي والبطالة الميكيلية. والسياسة الهولندية تثبت ذلك بصورة جلية. فنحن، مثل بلدان كثيرة غيرنا، علينا أن ننهض إلى مستوى المشاكل الاجتماعية التي تؤثر في المقام الأول على الفئات سريعة التأثير في المجتمع، كالضعفاء والطاغين في السن. وأقل من نصف هؤلاء بقليل يعيشون في دور للمسنين؛ ومن بين من يبلغون أكثر من ٦٥ عاماً، يسكن ٨ في المائة فقط في دار للمسنين أو دار للتمريض. فالمعيشة المستقلة، في سياستنا، أهم بكثير من الرعاية المؤسسية. بيد أن مشاكل الناس اليومية تتطلب علاجاً محدداً يتعين أن يقدم، في هولندا على الأقل، على الصعيد المحلي أو الإقليمي.

وأولئك الذين يحتاجون إلى رعاية أو إلى سكن يتواهم مع ظروفهم تناح لهم إمكانية أن يعيشوا حياة مستقلة بفضل الخدمات المنسقة بصورة جيدة مثل الرعاية المنزلية والسكن المتكيف مع احتياجاتهم أو بفضل المتظوعين والرعاية غير الرسمية. وهذا كله يتطلب دوراً حاسماً للأهمية تضطلع به السلطات المحلية والخدمات المحلية والمواطنون في المنطقة، بما في ذلك بطبيعة الحال كبار السن أنفسهم. وفي مجتمع لكبار الأعمار، يتعين أن تكون للناس القدرة على أن يشاركون فيه مشاركة كاملة، ولا يجوز أن يضطروا إلى مواجهة التمييز أو أي حواجز أخرى تعوق الحصول على عمل أو ضمان دخل أو سكن أو رعاية. وينبغي عدم استبعاد أي فرد من المجتمع بسبب ممارسة التمييز على أساس السن أو الإعاقة أو لأي سبب آخر.

والتمييز على أساس السن يستأثر بكثير من الانتباه في هولندا. فعلى المستوى الوطني، فإننا نضطلع بكل ما من شأنه مكافحته، مثلاً، عن طريق دعم منظمات مثل المكتب الوطني لمناهضة التمييز على أساس السن، وجعل عدم التمييز شرطاً لتلقي الدعم المالي في مجالات مثل الألعاب الرياضية.

فمجتمع لكل الأعمار هو مجتمع يتمحور حول الناس، أفراداً كانوا أو جماعات. إنه مجتمع يشجع الإنجاز الإنساني ويعزز المشاركة والتكامل الاجتماعي والاقتصاديين. ولكي نحافظ على مجتمع لكل الأعمار، يتعين علينا أن نستثمر استثمارات طويلة الأجل في رأس المال البشري. ففي مجتمع المستقبل الذي يقوم على التكنولوجيا، سيكون التعليم وفكرة التعلم مدى الحياة

وفي إطار خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية التاسعة، المنفذة حالياً، وضعت توشن أيضاً استراتيجية لحماية كبار السن. وهي تتألف من تعزيز أنشطة الرابطات العاملة في مجال المسنين، وترسيخ العمل في المجالات المتخصصة، الطبية وشبه الطبية، وتصحيح دور كبار السن بالاستفادة من خبراتهم ومعارفهم، وتقديم المساعدة الدائمة لعدد ٣٠٠ من ضعاف كبار السن في سياق البرنامج الوطني لحماية كبار السن.

السيد بنكامب (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد هولندا تماماً بيان رئاسة الاتحاد الأوروبي. وأسمحوا لي أن أدلّي ببيان وطني تكملاً لذلك البيان.

تحدد تغيرات هائلة في جميع أنحاء العالم ونحن على أبواب القرن الحادي والعشرين فالعلوم والتقدم التكنولوجي وشيخوخة السكان تؤثر علينا جميعاً. والعامل المشترك في كل هذه التغيرات هو أن لها تأثيراً على بنياناً الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. وبحلول عام ٢٠٢٠ تتوقع أن يكون في العالم ١ مليار شخص كبير السن، منهم ٧٠٠ مليون شخص في البلدان النامية. ولكن كيف سيعيش هؤلاء - أو ربما أقول، كيف سيعيش "نحن"؟ وما الذي سيعيشون عليه؟ ومن سيرعاه؟ وكيف لنا أن نمنع أن يصبح كثيرون منهم مهمشين ومستبعدين؟

وإذا ما نظرنا إلى التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العالم نجد أن قضية وضع سياسة لكبار السن وثيقة الصلة بفرضهم في التكامل الاجتماعي والمشاركة والاستقلالية. وبالتالي فإن أي بلد لا يمكن أن يقدم إلا نظام الرعاية الاجتماعية الذي يستطيعه. وأنا أتفق مع البنك الدولي في أنه لا توجد وصفة موحدة تتطبق على جميع البلدان ولا ينجح إلا القليل إن لم يكن هناك عمل ودخل مضمون وإسكان كاف وصحبة جيدة. ولا يمكن أن يتواجد أي من تلك العناصر دون توفير شروط مالية واقتصادية معينة.

وقد أمكننا في هولندا أن نبين أن السياسات الاقتصادية القائمة على السوق، وسياسات الرعاية الاجتماعية الشاملة يمكن أن تتعايش بنجاح، وأنها في الواقع وجهاً لعملة واحدة. فإذا أري أن يكون الناس في جميع الأعمار أفراداً ناشطين في المجتمع، يتحتم علينا أن نستثمر في نظام للمعاشات ونظام للإسكان والرعاية الاجتماعية والرعاية الصحية يمكن تحملهما.

بعنوان "الشيخوخة والتنمية". وهذه الوثيقة التي وفر وفد بلدي للأعضاء ملخصاً لها، تستهدف لفت الانتباه إلى الشيخوخة سكان العالم وما لها من أثر على البلدان النامية. وتشدد الوثيقة على الهدف الأساسي للسياسة الدولية بشأن كبار السن، ألا وهو مشاركتهم وإدماجهم في المجتمع بصورة كاملة. فاحترام كبار السن - ولا سيما ما لدى كبار السن من نقاط قوة تجارب وإسهامات يمكن تقديمها للمجتمع - ينبغي أن يمثل جزءاً أساسياً من سياستنا. ولهذا ترى الحكومة الهولندية أن من الأهمية بمكانتها تتعلم من بعضنا البعض كيف تشجع الناس على الاحتفاظ بنشاطهم في المرحلة المتقدمة من العمر.

إن التعلم من سياسات بعضنا البعض ومن أفضل الممارسات، يمثل أداة تنطوي على قائد جمهة. ولجعل هذه الأداة ناجحة، تقوم الحكومة الهولندية بتمويل قاعدة بيانات للأمم المتحدة، يمكن الوصول إليها عن طريق شبكة الإنترنت، وتتضمن معلومات واستجابات عامة لمسائل السياسة المتعلقة بالسكان وبالشيخوخة في مختلف المجالات، ومرفق النسخة المكتوبة من بيان يقدم تفاصيل تتعلق بطريقة الوصول إلى قاعدة البيانات التي هي الآن قيد الإنشاء، مع نموذج عن محتوياتها. وإنني لعلى ثقة تامة بأننا بالعمل معاً سنجعلها تتکل بالنجاح.

وفي نهاية المطاف فإن تشكييل هذا المجتمع الذي أطلق علينا أثناء السنة الماضية "مجتمع لكل الأعمار" لا يتوقف بالدرجة الأولى على الحكومات، بل على الناس أنفسهم. فالمستقبل هو رهن أيديهم؛ وما لم تتح الفرصة أمام الناس، صغاراً وكباراً، لكي يكونوا أعضاء نشطين في المجتمع، فهناك خطر حقيقي بأن يؤدي ذلك، وأد التزامهم وتبدد إسهاماتهم القيمة في بناء مجتمع أفضل.

السيد ويلسون (كندا) (تكلم بالإنكليزية): ترحب كندا بالفرصة التي أتيحت لتقديم ملخص لسجل كندا المتعلق بالسنة الدولية لكبار السن. وإننا نهنئ الأمين العام على إبرازه لمجموعة متنوعة من الأنشطة التي اضطلعت بها الحكومات والمجتمع المدني، والتي تقدم لنا جميعاً أمثلة مفيدة. وكذلك فإن تقريره يحدد بطريقة شاملة المعالمة الأساسية للأنشطة التي سيضطلع بها في المستقبل برنامج الأمم المتحدة المعنى بالشيخوخة، ويقدم توجيهات مفيدة وأفكاراً تشير التحدي للنظر فيها مستقبلاً. وكذلك نشكر الأفراد والحكومات الذين أسهموا في مشاورات الخبراء وفي إعداد التقرير.

الشرطين الأساسيين للمشاركة، لكل من الشباب وكبار السن. فعلى سبيل المثال، كان من بين النقاط البارزة للسنة الدولية لكبار السن في هولندا، الاحتفال بيوم الأجيال، الذي جرى في اليوم الأول من فصل الصيف. وكان هذا اليوم فرصة للشباب وكبار السن ليلتقاو ويتبادلوا الأفكار ويعملوا معاً.

إلا أن الحكومة الهولندية ليست مهتمة فقط بما يجري داخل حدودنا الوطنية. فيشيخوخة السكان تمثل ظاهرة عالمية النطاق تجاوزت تأثيراتها لفترة طويلة في البلدان الصناعية. ففي العديد من البلدان النامية، تحسن مستوى المعيشة تحسناً كبيراً، والفضل في ذلك يرجع أساساً للجهود التي بذلها كبار السن أنفسهم. وازداد عدد الناس الذين يعيشون الآن في كنف السلام والازدهار أكثر من أي وقت مضى. وانخفضت وفيات الأطفال؛ وازداد عدد النساء رأي أكبر بشأن عدد الأطفال الذين يرغبون في حملهم. وهذه كلها فوائد تأتى من التنمية الاجتماعية والاقتصادية المعززة. إلا أنها لا تستطيع أن تذكر الخطورة الكامنة في الآخر الاقتصادي والمالي والاجتماعي المترتبة على الشيخوخة سكان العالم. وليس من السهل التوصل إلى حلول. ويرى البعض أن هذه المشكلة تمثل أحد أكبر التحديات التي يواجهنا في القرن الأول من الألفية الجديدة، وبخاصة في العديد من البلدان النامية التي تزداد نسبة كبار السن فيها بسرعة أكبر مما عليه الحال في البلدان الصناعية وتقدم العمر. في تلك البلدان، يعني في العادة أن يشيخ الإنسان ويكون فقيراً؛ ولا تتاح إمكانية الوصول إلى الرعاية الاجتماعية إلا لقلة من كبار السن؛ أما الرعاية التقليدية التي تستند إلى الأسرة، فقد أخذت تتآكل على نحو مطرد.

وحتى في ظل نظام متقدم جداً للرعاية الاجتماعية كالنظام الموجود في بلدنا، لا نزال بحاجة إلى الرعاية التقليدية غير الرسمية. وتمثل هذه الرعاية في العدد الكبير من المتطوعين ومقدمي الرعاية غير الرسمية الذين ينشطون في هذا المجال. وبما أن كبار السن سيظلون يعانون من تدهور صحتهم، فإنه يتطلب علينا أن نركز في مرحلة مبكرة من حياتهم على تزويدهم بالمشورة والرعاية الوقائية والتوعية الصحية، وفي المقام الأول، توفير إمكانية وصولهم إلى الخدمات الطبية الأساسية. وإذا تستلمهم وزارتي السنة الدولية لكبار السن، فإنها قامت مع وزارة الصحة والرفاه والرياضة ووزارة الخارجية بتقديم مذكرة مشتركة إلى البرلمان الهولندي

الكندية للسنة الدولية لكيبار السن - للإشراف على تخطيط وتنفيذ المبادرات عبر البلد. وشملت اللجنة أعضاء من كل محافظة ومن كل إقليم فمثلت بذلك طائفة واسعة من فئات المجتمع، بما في ذلك السكان الأصليين والأشخاص المعاقين.

ومن بين المبادرات العديدة المضطلع بها في هذه السنة، سعدت كندا باستضافة المؤتمر العالمي الرابع للاتحاد الدولي المعنى بالشيخوخة، الذي عقد في مونتريال في الشهر الماضي. وقد كان ذلك المؤتمر أكبر مؤتمر من نوعه، حيث شارك فيه ممثلون عن ٦٠ دولة، ومن فيهم وزراء يتولون مناصب وزارية تعنى بالشيخوخة أو كبار السن من ٣٠ بلداً. وقد أسفر هذا المؤتمر عن إعلان مونتريال، ويستعرض الإعلان مركز كبار السن حول العالم وبؤكد مجددًا مبادىء الأمم المتحدة لعام ١٩٩١ المتعلقة بـ كبار السن. وهو أيضًا يدعى الأمم المتحدة إلى مواصلة الزخم المتولّد عن السنة الدولية لـ كبار السن.

وعلى امتداد عام ١٩٩٩، عمل الكنديون شباباً وشيوخاً معاً في مناسبات ومشاريع واحتفالات تساعد على إنشاء تراث من التناهيم بين الأجيال. وبعض هذه الأنشطة سيستمر. وعلى سبيل المثال، فإن المشروع الكندي للتواصل بين الأجيال ينوي بناء جسور بين المسنين والشباب باستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، بما في ذلك إشراك الشباب في إجراء حوارات مع المسنين عن ذكرياتهم الهامة ونشرها على شبكة الإنترنت.

ومنطلق سياسة كندا العامة إزاء مجتمع يتسم بالشيخوخة هو كفالة الاستدامة والإنصاف في برامجنا الاجتماعية، وتعزيز الصحة الجيدة طوال فترة الحياة لجميع الكنديين. ونحن نعلم أننا نحتاج إلى تكريس اهتمام أكبر لخفض التفاوتات في الصحة والرفاه التي تؤثر على مجموعات معينة من سكاننا المسنين مثل المسنين ذوي الدخول المتدنية، والنساء المسنات اللائي يعيشن وحيدات، والمسنين من السكان الأصليين.

(تكلم بالفرنسية)

إن التحدي الماثل أمام بلدنا خلال بقية عام ١٩٩٩ وما وراءه هو البناء على زخم الشهور التسعة الماضية لکفالة أن تخلف السنة الدولية لـ كبار السن إرثًا قوياً ودائماً.

وكندا، مثلها مثل المجتمعات الأخرى التي تشيد بسرعة، لديها مصلحة هامة في السنة الدولية لـ كبار السن. فـ كبار السن من سكاننا، الذين يشكلون اليوم ١٢ في المائة من مجموع سكان كندا، ستحصل نسبتهم في سنة ٢٠٤١ إلى ٢٥ في المائة من مجموع الكنديين. والسنة الدولية لـ كبار السن سلطت الضوء على تحديات وفرص شيخوخة المجتمع الكندي. والمبادرات المتعلقة بالسياسة العامة والتي اضطلعت بها كندا هذا العام تشكل جزءاً من جدول أعمال واسع النطاق ومستمر وتطلعى بدأ قبل عدة سنوات. ويستند جدول الأعمال هذا إلى برامج كندا الاجتماعية القوية التي تستمد على نظام متعدد الركائز للدخل التقاعدي. وعلى برنامج وطني للتأمين الصحي تناح لـ الكنديين من جميع الأعمار إمكانية الوصول إليه.

وقبل سنتين، أدخلت كندا إصلاحات على خطة المعاشات التقاعدية في كندا لضمان الإنفاق فيها عبر الأجيال، وضمان استمرارها المالي في المستقبل، مع الإبقاء على المنافع التي يحصل عليها المتقاعدون، أساساً، دون مساس. وفي شباط/فبراير ١٩٩٩، تمكنت كندا من تخصيص موارد جديدة لقطاع الصحة. وتم الاضطلاع بمبادرات لتعزيز الخدمات الصحية وتحسين استعداد النظام الصحي لخدمة شيخوخة السكان. ووظفت استثمارات هامة من أجل تحسين نوعية الخدمات الصحية وإمكانية الوصول إليها، ومن أجل تشجيع تطوير وتطبيق تكنولوجيات جديدة في مجال الصحة، وتحفيز البحوث المتعلقة بالشواغل الصحية الأساسية.

واستجابة للتحديات التي تشير لها الشيخوخة، اتفق الوزراء المسؤولون عن رعاية كبار السن في الولايات الفيدرالية والمقاطعات والأقاليم على وضع إطار عمل وطني بشأن الشيخوخة لتوجيهه جميع السلطات القضائية والقطاعات عند تطوير سياسات وبرامج وخدمات لـ كبار السن، وكجزء من هذا العمل، وافق الوزراء على مجموعة من المبادئ الأساسية للسياسة العامة، استلهمت بمباديء الأمم المتحدة المتعلقة بـ كبار السن، وأيدتها كبار السن في إطار مشاورات جرت في أنحاء البلاد. ومبادئ السياسة الكندية هي: الكرامة والاستقلال، والمشاركة، والإنصاف والأمن.

إن الجهود التي تبذلها كندا بمناسبة السنة الدولية لـ كبار السن انطلقت السنة الماضية عندما قام وزراؤنا الاتحاديون ووزراء المحافظات والمقاطعات المسؤولون عن المسنين بإنشاء هيئة خاصة - اللجنة التنسيقية

وبالنظر إلى العدد الكبير من المتكلمين المدرجة أسماؤهم في القائمة، أحث المتكلمين بشدة على الالتزام بالمبدأ التوجيهي المتعلق بمدة العشر دقائق.

رفعت الجلسة الساعة ١٣٠٥

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير في هذه الجلسة.

وأود أن أذكر الأعضاء بأنه، كما أعلن في وقت سابق في هذه الجلسة، ينبغي أن تقتصر البيانات التي يدلّى بها في هذه الجلسات العامة الأربع على ١٠ دقائق.